جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

التخصص : الدراسات المحاسبية و الجبائية المعمقة

بعنوان:

تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة ميدانية لفئتين؛ فئة المؤسسات (الصغيرة و المتوسطة)، المهنيين المحاسبين لمدينة ورقلة خلال 2016

من إعداد الطالب : شابة عبد الرحيم

نوقشت و أجيزت علنا يتاريخ : 2016/05/21

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ / عرابه الحاج (دكتور– جامعة قاصدي مرباح ورقلة)..... رئيسا

الأستاذ / عوينات فريد (أستاذ مساعد "أ" – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرف ومقرر

الأستاذ / مايو عبد الله(دكتور– جامعة قاصدي مرباح ورقلة..... مناقشا

السنة الجامعية : 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

(يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم
درجات والله بما تعملون خبير)

صدق الله العظيم

المجادلة الأية11

إهـــــــــــــــــــــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضعة

إلى أمي وأبي أطال الله في عمرهما

" إجلالا وعرفانا "

إلى أخي وأخواتي

"لمساعدتهم لي في كل الظروف"

إلى كل أفراد العائلة الكريمة

إلى أصدقائي : زياد هامل، عماد، عمر،فارس، عبد السلام، عبد الحكيم،إسحاق عياش، عبد الحميد، محمد، عبد الكريم، صهيب، عبدو، ميدو،

إلى كل طلبة الدراسات المحاسبية والجبائية ماستر دفعة 2016

شكر وعرفان

الحمد الله الذي هدانا ومن علينا بنعمة الإسلام الحمد الله الذي وفقني بالنجاح في امتحان شهادة الماستر والشكر له أن وفقني على إتمام المذكرة.

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف عوينات فريد، مد لي يد العون بصبره وإرشاداته وتوجيهاته ودعمه لانجاز هذا العمل المتواضع الذي اسأل الله أن يتقبله مني.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا وتفضلوا بقراءة هذا البحث وتقييمه وتقويمه وتثمينه جزاهم الله عنا خير الجزاء

ولا يفوتني في الأخير تقديم شكري وامتناني إلى كل أصدقائي وزملائي في العمل وفي الدراسة وكل من مد لي يد العون من قريب أو من بعيد.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبار القواعد والأحكام التي أحدثها هذا النظام جديدة على بيئة هاته المؤسسات، حيث أطرأ تغييرا جذريا في الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة سلفا، كما تطرقت الدراسة إلى الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات عند تطبيق هذا النظام خصوصا في ظل غياب سوق مالي يتم اللجوء إليه لتقييم عناصر القوائم المالية وفق القيمة العادلة لهذا النوع من المؤسسات.

كما تطرقت الدراسة إلى المعيار المحاسبة الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافه وميزاته كما قمنا بمقارنته مع النظام المحاسبي المالي وذلك من أجل الاستفادة منه من اجل الارتقاء بمستوى أداء هذا النوع من المؤسسات خاصة في الجانب المحاسبي.

قمنا بالإستعانة بإستمارة الإستبيان الذي حاولنا من خلالها تقييم واقع تطبيق النظام المحاسبي والتوصل إلى معرفة الإشكاليات والصعوبات التي تعاني منها هته المؤسسات جراء النظام الحالي وتحليل أسبابها من أجل الوصول إلى نتائج يمكنها مساعدة هذه المؤسسات في تجاوز الصعوبات الناجمة عن التطبيق.

Summary:

This study aims to find out how the application of financial accounting system for small and medium enterprises considering the rules and provisions created by this new system on the institutions these circumstances environment, where frameworks radical change in accounting practices that were prevalent in advance. The study also touched on the difficulties and obstacles faced by these institutions when application of this system, especially in the absence of financial market are resorting to it to assess the elements of financial statements in accordance with the fair value of this type of institutions.

The survey also touched on the private small and medium enterprises, objectives and advantages as we have by comparing it with the financial accounting system of international accounting standard in order to take advantage of it in order to raise the level of performance of this type of private institutions in the accounting side.

We, drawing on the survey form is that we have tried by which to assess the reality of the application of the accounting system and come to know the problems and difficulties faced by the HTH institutions due to the current system and analyze its causes in order to reach results that can help these institutions to overcome the difficulties caused by the application.

قائمة المحتويات

العنصر	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الاختصارات و الرموز	XI
قائمة الملاحق	X
المقدمة	أ
الفصل الأول : أدبيات النظرية و التطبيقية	1
المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	24
الفصل الثاني:الدراسة الميدانية	29
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية ومراحل إعداد الإستبيان	30
المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج الإستبيان	33
الخلاصة الفصل الثاني	57
الخاتمة	58
المراجع	61
الملاحق	63

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	2
2.1	الوضعية المالية عند نهاية السنة المالية1.....	16
3.1	الوضعية المالية عند نهاية السنة المالية 2.....	16
4.1	حسابات النتائج.....	17
5.1	تغير الخزينة خلال السنة المالية.....	18
6.1	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد العمال.....	21
1.2	الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان.....	32
2.2	توزيع العينة حسب الشهادة.....	34
3.2	توزيع العينة حسب قطاع النشاط.....	36
4.2	توزيع أفراد العينة حسب تطبيقهم لSCF.....	40
5.2	توزيع أفراد العينة حسب الجهة المعدة للقوائم المالية.....	41
6.2	توزيع أفراد العينة حسب نسبة الإطلاع المعايير.....	42
7.2	توزيع أفراد العينة حسب نسبة المشاركة في دورات تكوينية.....	42
8.2	توزيع أفراد العينة حسب نسبة المشاركة في دورات تكوينية.....	44
9.2	توزيع أفراد العينة حسب نسبة تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي.....	45
10.2	توزيع أفراد العينة حسب نسبة الاختيارات.....	46
11.2	توزيع أفراد العينة حسب نسبة صور مساهمة تطبيق .SCF في توفير المتطلبات	48
12.2	توزيع أفراد العينة حسب نسبة النقائص.....	49
13.2	توزيع أفراد العينة حسب نسبة الصعوبات.....	50
14.2	توزيع أفراد العينة حسب نسبة الإطلاع على المعيار.....	52

15.2	توزيع أفراد العينة حسب نسبة رأيهم في تبني المعيار الدولي.....	53
16.2	توزيع أفراد العينة حسب نسبة رأيهم في تحيين SCF.....	54

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	توزيع المشاريع الإستثمارية.....	20
2.1	توزيع المشاريع الإستثمارية حسب قطاع النشاط.....	20
1.2	توزيع أفراد حسب الجنس.....	33
2.2	توزيع أفراد حسب السن.....	34
3.2	توزيع أفراد حسب المهنة.....	35
4.2	توزيع أفراد حسب الخبرة المهنية.....	36
5.2	توزيع العينة حسب قطاع النشاط.....	37
6.2	توزيع الشكل القانوني للمؤسسات.....	38
7.2	توزيع نسبة العمال.....	38
8.2	توزيع نسبة رقم الأعمال.....	39
9.2	توزيع أفراد العينة حسب سنة تطبيق ل SCF.....	40
10.2	توزيع أفراد العينة حسب نسبة الإطلاع على آليات SCF.....	41
11.2	توزيع أفراد العينة حسب التكوين.....	43
12.2	توزيع أفراد العينة حسب ملائمة النظام المحاسبي المالي للمؤ.ص.م.....	44
13.2	توزيع أفراد العينة حسب الاختيارات.....	45
14.2	توزيع أفراد العينة حسب الآراء.....	46
15.2	توزيع أفراد العينة حسب الملائمة.....	47
16.2	توزيع أفراد العينة حسب نسبة مساهمة تطبيق SCF في توفير متطلبات واحتياجات المستخدمين.....	47
17.2	توزيع أفراد العينة حسب نسبة الشفافية.....	48
18.2	توزيع أفراد العينة حسب نسبة القضاء على نقائص المخطط المحاسبي الوطني.....	49

19.2	توزيع أفراد العينة حسب نسبة مواجهتهم صعوبات عند تطبيق SCF.....	50
20.2	توزيع أفراد العينة حسب نسبة إطلاعهم على المعيار الدولي.....	51
21.2	توزيع أفراد العينة حسب نسبة رأيهم في تبني المعيار الدولي.....	52
22.2	توزيع أفراد العينة حول رأيهم في تحيين SCF.....	53

قائمة الاختصارات والرموز

IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية	International
IFRS	International Accounting Financial Reporting Statement	المعايير الدولية للتقارير المالية	International
IFRS for SMEs	International Financial Reporting Statement For Small and Medium-sized entities	المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	International
SCF	Système comptable financier	النظام المحاسبي المالي	Algérie
XBRL	Extensible Business Reporting Language	لغة تقارير الأعمال الموسعة	International
IASB	International Accounting Standards	مجلس معايير المحاسبة الدولية	International
PCN	Plan Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني	Algérie
CNC	Conciel National de comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة	Algérie

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	إستمارة الإستبيان	63
02	نتائج البرنامج الإحصائي spss	69

مقدمة

توطئة :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما على المستوى العالمي، وأصبحت تلقى اهتماما كبيرا وخصوصا من طرف الدول النامية، ذلك بعد أن بينت جل الدراسات دورها البارز والمهم في تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية،كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة، كما توفر نسبة مهمة من اليد العاملة، هذا ما دفع مجلس المعايير المحاسبية الدولية إلى وضع معيار محاسبية خاصة بها، والتي أصدرت في جويلية 2009، الذي يقوم بمساعدة هذه المؤسسات في إعداد قوائمها المالية بصورة تلبي إحتياجات مستخدمي هذه القوائم المالية.

عرفت الجزائر سنة 2010 تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي قام بإلغاء المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 وذلك وفق القانون 11/07 الصادر سنة 2007 وعملت الجزائر من خلال هذه الخطوة المهمة على أن تتوافق ممارساتها المحاسبية مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS وذلك بإعادة النظر في أنظمتها المحاسبية من أجل تكيفها مع ما هو معمول به دوليا، حيث تطرق النظام المحاسبي المالي إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مسكها المحاسبة المبسطة (محاسبة الخزينة).

الجدير بالذكر أن هذا النوع من المؤسسات يمثل نسبة 90 بالمائة تقريبا من النسيج المؤسساتي الجزائري لذلك زاد الاهتمام بالأسس المحاسبية التي تتبعها هذه المؤسسات حتى تتلاءم مع احتياجاتها و طبيعتها من أجل إيجاد بيئة محاسبية مشجعة تمكن من إستمراريتها وتطوير نشاطها.

سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية :

– إلى أي مدى يتم تطبيق معطيات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟.

وتتفرع من هذه الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية كالتالي :

– هل النظام المحاسبي المالي يتلاءم مع الاحتياجات المحاسبية لجميع المؤسسات مهما كان حجمها ؟

– هل تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من صعوبات في تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي ؟

– ما مدى فاعلية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

– ما مدى تكيف النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

2. فرضيات الدراسة :

للإجابة على هذه التساؤلات والإشكاليات قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- يلبي النظام المحاسبي المالي الإحتياجات المحاسبية لجميع المؤسسات بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين الممارسات المحاسبية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- يقوم النظام المحاسبي المالي بتبسيط الممارسات المحاسبية وفق ما جاء في المعاير الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- توجد بعض المعوقات والصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي بصورة شاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. أهداف الدراسة :

- معرفة واقع النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

- التعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي؛

- التعرف على مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي مع إحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. حدود الدراسة :

– **الحدود المكانية** : تشتمل هذه الدراسة مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مع الأخذ بآراء المحاسبين المعتمدين حول تطبيق النظام المحاسبي المالي في هذه المؤسسات.

– **الحدود الزمنية** : بدأت الدراسة في النصف الثاني من الموسم الجامعي، أما الدراسة الميدانية امتدت بين شهر أفريل وماي 2016.

5. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة :

حسب طبيعة الموضوع ومن أجل بلوغ تطلعات الدراسة تم بالإستعانة بالمنهج الوصفي في تناول الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما في الجانب التطبيقي تم الإعتماد على المنهج التحليلي في تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إستخدام تقنية الإستبيانية والمقابلات الشخصية بغية الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع.

حيث قمنا بتحليل ومعالجة معطيات الإستبيان بالإستعانة بالبرنامج EXCEL وبرنامج الإحصائي SPSS.

6. هيكل الدراسة :

سعيا للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها وكذا من أجل إختبار صحة الفرضيات، تناولنا الموضوع من خلال فصلين كالتالي:

– **الفصل الأول** : خصصنا هذا الفصل بالجانب النظري للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قسم إلى بحثين، يتناول المبحث الأول الأدبيات النظرية للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني يتعلق بعرض الدراسات السابقة للموضوع .

– **الفصل الثاني** : يتعلق هذا الفصل بالدراسة الميدانية بالإعتماد على أداتي الإستبيان والمقابلات الشخصية وتحليل حيث قمنا في المبحث الأول بإتباع الإجراءات المنهجية الإستبيان وتصميم هيكله.

أما المبحث الثاني خصص لمعالجة المعطيات وفق برنامج الSPSS وتحليل نتائج الإستبيان.

7. صعوبات الدراسة:

تتمثل الصعوبات الدراسة في:

– ضيق الفترة الزمنية أثناء القيام بالدراسة بسبب التأخر الإدارة في الموافقة على موضوع الدراسة؛

– صعوبة الدراسة الميدانية وذلك بسبب ثقافة التحفظ السائدة في معظم المؤسسات الجزائرية

– صعوبة الحصول على الإحصائيات الأخيرة ، من طرف المديريات والمؤسسات مثل مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مؤسسة لونساج..إلخ.

الفصل الأول

أدبيات نظرية و تطبيقية حول النظام المحاسبي المالي و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول : النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد :

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة متميزة في الاقتصاديات الحديثة وقد تعدت هذه الأهمية في السنوات الأخيرة لتصل إلى أن تكون مصدرا لتنمية الدخل وخلق فرص العمل و لا أدل على ذلك من الإحصائيات التي قام لها المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي تنص على أن عدد هذه المؤسسات أصبح يمثل ما يقارب 90%من مجموع المؤسسات بلادنا.

حيث قامت الجزائر بوضع سياسة دعم المشاريع الإستثمارية الصغيرة والمتوسطة عن طريق إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار وإنشاء الوكالة الوطنية لدعم الشباب، كما أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

و من خلال هذا سنتعرض إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة الاقتراب من واقع الأهمية التي تكتسبها هذه المؤسسات يمكن من خلالها للاقتصاديات وخاصة النامية منها أن تحصل على مدا خيل إضافية وقدرتها على خلق مناصب شغل. ومنه قسمت الدراسة النظرية إلى مبحثين :

- **المبحث الأول** : الأدبيات النظرية حول تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **المبحث الثاني** : الدراسات السابقة.

المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد شكل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول لذلك سنحاول ضمن هذا المبحث إبراز الجوانب النظرية المحددة لهذه المؤسسات إضافة إلى تحديد بعض المفاهيم والخصائص التي تتميز بها بإضافة إلى المعايير المحاسبية الدولية التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :[1]

وفقا للقانون 18- 01 المؤرخ في 12/12/2001 المتضمن القانون التوجيهي للمؤ.ص.م، وكما نصت على ذلك المادة 04 فإن المؤ.ص.م هي مؤسسات مستقلة، ذات طبيعة قانونية، تنتج سلعا و/أو خدمات، بحيث تشغل أقل من 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري أو لا يتعدى مجموع ميزانيتها خمس مائة مليون دينار جزائري.

الجدول رقم1-1: يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسة / المعيار	عدد العمال	رقم الأعمال (دينار جزائري)	مجموع الميزانية (دينار جزائري)
متوسطة	250 -50	200 مليون- 2 مليار	100 مليون – 500 مليون
صغيرة	49 -10	10 مليون – 200 مليون	10 مليون – 100 مليون
صغيرة جدا	9 -1	أقل من 10 مليون	أقل من 10 مليون

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على ، اعتمادا على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 18/01 المؤرخ في:2001/12/12.

2- تعريف الإتحاد الأوروبي :[2]

أثبتت مختلف الدراسات اختلاف المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات حتى في البلدان الأوروبية، وهنا تكمن صعوبة ت[3]وحيد تعريف هذا النوع من المؤسسات في أوروبا، الأمر الذي دفع دول الاتحاد سنة 1992 إلى تكوين مجمع خاص

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 18-01 المتضمن للقانون التوجيهي لترقية المؤ.ص.م، العدد 77، 15/12/2001،ص. 5

2- رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، قراءة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في 2009، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2011 – 2010، جامعة بومرداس، الجزائر ، 19/ 18 ماي 2011 ص 3.

بالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة، وتوصلت هذه اللجنة الأوروبية في النهاية إلى الاعتراف بعدم قدرتها على وضع تعريف محدد ووحيد لكل الدول الأوروبية، لكنها حاولت من جهة أخرى دعم الدراسات التي من شأنها إيجاد معايير متقاربة لجمع الرؤية ، وأقر المجتمع الأوروبي بعدم وجود أي تعريف علمي موحد، حتى تلك التي تستخدم معايير مادية كعدد العمال مثلا ، فحسب المجتمع يمكن تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي :

- المؤسسات المصغرة (الفتية) يتراوح عدد عمالها بين 0 و 9؛

- المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 99 عامل؛

- المؤسسات المتوسطة من 100 إلى 499 عامل.

وبعد هذا التعريف، يبقى الغموض قائما، إذ بهذا الشكل فإن 99.9 بالمائة من المؤسسات الأوروبية يشملها التعريف، وهذا يعني عدم وضوح وتحديد التعريف، فالمؤسسات التي يقارب أو يساوي عدد عمالها 500 عامل فإنها في اعتقاد المختصين هي مؤسسات قد تكون ضخمة، خاصة عندما تكون تطبق تكنولوجيا متطورة، ويبقى الفرق شاسعا بين هذا النوع وذلك الذي يشغل 10 عمال مثلا أو حتى 50 عامل.

لقد سمح هذا الإشكال بإعادة النظر في التعريف سنة 1996 لدى غالبية الدول الأوربية، وأدى التعريف الجديد إلى تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كتلك المؤسسات التي تشغل أقل من 250 عامل، أو تلك التي لا يتجاوز رقم أعمالها 40 مليون أرو التي تراعي مبدأ الاستقلالية، وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25 بالمائة، و اعتقد الأوربيون أن تحديد عدد العمال يبقى غير كافٍ، لهذا أُضيف معيار نوعي وهو نسبة الاستقلالية.

و يضم بذلك التعريف الجديد ثلاثة معايير قائمة لعلها تكون كافية لتعريف أو تحديد المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة عن غيرها من المؤسسات.

3- التعريف المعتمد لإدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية :[1]

وضعت هذه الإدارة عددا من المعايير التي يعتمد عليها في تحديد ماهية المشروع الصغير كأساس لتقرير أولويته في الحصول على التسهيلات والمساعدات الحكومية، أو تقرير إعفائه من جزء أو كل الضرائب المستحقة عليها ومن أهم هذه المعايير:

- استقلالية الإدارة و الملكية؛

- محدودية نصيب المؤسسة من السوق؛

1- سليمان ناصر، محسن عواطف، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية ، الملتقى الدولي الأول حول، الاقتصاد الإسلامي واقع ورهانات المستقبل غرداية، الجزائر 23/24 فيفري 2011، ص:34

– أن لا يزيد عدد العاملين في المؤسسة الصغيرة عن 250 عامل وإن كان يمكن التغاضي عن هذا الحد في بعض الحالات ليصل عدد إلى 1500عامل؛

– أن لا يزيد إجمالي أموال المستثمرة عن 09 ملايين دولار؛

– أن لا تزيد القيمة المضافة السنوية المؤسسة عن 4.5 مليون دولار؛

– أن لا تتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الآخرين عن 450 ألف دولار.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص والسمات قد يتشابه فيها مع بعض القطاعات، وقد تميزه في ذات الوقت عن غيره من القطاعات الأخرى، هذه الخصائص أو السمات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

1– سهولة الإنشاء والتنفيذ :

حيث تتميز هذه المؤسسات بما يلي:

– صغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء وتنفيذ المشروع؛

– صغر رأس المال لتشغيل المشروع؛

– صغر حجم القروض اللازمة والمخاطر المترتبة عليها؛

– سهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج من مالتجهيزات ومعدات الإنتاج؛

– سهولة تحضير مستلزمات التشغيل (مواد خام ومواد أخرى).

2– القدرة على جذب المدخرات :

لا تواجه المشروعات الصغيرة صعوبة كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع سواء في القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة وذلك نظرا لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء المشروع.

[1]– نبيل جواد، "**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME des Gestion** "، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ، ط1، 1428هـ /2007م، ص 86.

3- مرونة الإدارة :

إن الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدر عال من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل وظروفه والتكيف معها بسرعة فائقة ويعود ذلك إلى الطابع الغير رسمي للتعامل بين العملاء والعاملين وصاحب المؤسسة، وتميزها بساطة الهيكل التنظيمي ومركزية اتخاذ القرارات وعدم وجود لوائح جامدة تعرقل اتخاذ القرارات فالأمر كله متروك بصورة أساسية لصاحب المؤسسة وخبرته في تقدير المواقف ومعالجتها.

4- الفعالية والكفاءة :[1]

تتجلى فعالية وكفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدر تها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لمالكيها وإشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل كبير.

5- سهولة الدخول في السوق والخروج منه :

نسبة لانخفاض قيمة رأس المال الثابت وخاصة الماكينات والمعدات والأدوات التي يتألف منها خط الإنتاج في الصناعات الصغيرة وقلة المخزون السلعي من المواد الخام والمنتجات النهائية وارتفاع نسبة رأس المال إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وسهولة تحويل أصول المشروع الصغير إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، فإن ذلك يتيح للمنشآت الصغيرة الفرصة للدخول في السوق والخروج منه في فترة زمنية قصيرة.

6- القدرة على التكيف مع المتغيرات :[2]

تتميز هذه المؤسسات بالقدرة على التكيف مع المتغيرات المختلفة التي قد تحدث مثل :

- تركيبة القوى العاملة؛
- سياسات الإنتاج والتسويق والتمويل (كمية الإنتاج، أو النوعية)؛
- سهولة تغيير وتحديث التكنولوجيا المستخدمة؛

هذا يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.

[1]- رابح خوني، رقية حساني" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**"، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2008 ،ص.ص 44-45.

[2]- رابح خوني، نفس المرجع السابق نفس الصفحة.

7- مميزات أخرى :

- عنصرا جاذبا للاستثمارات المتوفرة لدى صغار المستثمرين بالأقاليم، وتعتبر أحد العوامل الهامة المؤدية إلى الانتشار الجغرافي للصناعة حيث أن صغر حجمها وانخفاض احتياجاتها من الطاقة والبنية الأساسية يمكن أن يتخذ أداة للا نتشار المكاني بما يحقق أهداف التنمية الإقليمية؛[1]

- اعتمادها على المصادر الداخلية للتمويل على نحو كبير مع محدوديتها، إذ يتكون رأس المال في الصناعات الصغيرة من إطارين الأول هو رأس المال الثابت (أراض ومباني وآلات وأثاث وتجهيزات) والثاني هو الاحتياطات النقدية وجميع الموجودات التي تتحول بسرعة إلى نقد (مخزون، حسابات مدينة)؛

- لطابع الشخصي يغلب في المشروع، وبالتالي يمكن أن تتوافر فرص عمل لفئات النساء والشباب وجموع النازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين للانضمام إلى قطاع الأعمال الكبيرة؛

- توفير سلع وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبيا تتفق مع القدرة الشرائية دون التنازل عن اعتبارات الجودة؛[2]

- ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملا ءمته لأصحاب هذه المشروعات حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظرا لانخفاض كلفتها مع المشروعات الكبيرة؛

- اختيار الأسواق: تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة؛

- لا تتطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج ،كما أن هذه المؤسسات تستعمل طرق تسيير غير معقدة وبسيطة فرئيس المؤسسة يتدخل في كل ميادين التسيير وتمثل المحور الأساسي في كل القرارات المتعلقة بالتنظيم والتسيير وهو ما يعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرونة وتسيير دو ن تعقيد؛

- إن صغر حجم هذه المؤسسات يسمح لها باختيار موقعها بسهولة أكبر من الصناعات الكبرى ، ومنه تستطيع الانتشار في المناطق الداخلية مقتربة من أسواق يصعب على المؤسسات الكبيرة بلوغها إلا بتكلفة مرتفعة الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة تنافسية في هذه الأسواق؛

- صناعات مكملة للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها.[3]

---

[1]- محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مارس 2004 ،ص 10 .

[2]- ميسر إبراهيم وآخرون، " المشروعات الصغيرة: بحوث محكمة منتقاة"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، (مصر) 2010، 12- 13ص .

[3]- سيد سالم عرفة، "الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ، 1 1432/ هـ 2011م، ص64-65.

الفرع الثالث : معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وذلك حسب الهدف من التعريف، إلا أن كل هذه المعايير تدور حول اتجاهين أساسيين يعتبران مفتاح تعريف هذه المؤسسات هما :

الاتجاه الكمي والاتجاه النوعي، وسنحاول توضيح هذين الاتجاهين.[1]

1- الاتجاه الكمي :

تقوم المعايير الكمية بتصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس معين واعتمادا على مجموعة من السمات الكمية والمؤشرات النقدية والاقتصادية التي تبرز الفوارق بين الأحجام المختلفة للمؤسسات، والتي نذكر منها :

1-1- معيار حجم العمال :

يعتبر هذا المعيار من أكبر المعايير استخداما وشيوعا وذلك لأنه يسمح بالمقارنة بين المشاريع في مختلف البلدان وبين مختلف النشاطات من خلال تعداد العمال في المشروع، ومن مزايا الاعتماد على هذا المعيار :

- البساطة في التطبيق؛
- السهولة في المقارنة؛
- الثبات النسب؛
- توافر البيانات مقارنتا بالمعايير الأخرى.

1-2- معيار رأس المال أو القيمة الإستثمار :

يعتبر رأس المال أو قيمة الاستثمار أحد المعايير الكمية التي تستعمل للتمييز بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الأخرى وباستخدام هذا المعيار يعرف البعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأس المال المستثمر حدا أقصى معين يختلف باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي وغيرها، إلا أن هذا المعيار وحده غير كاف، لكون هناك بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتمد على تكثيف عدد العمال للاستفادة من التقليل في رأس المال، وهناك مؤسسات أخرى يكون فيها رأس المال المستثمر للعامل كبير بالتالي يكون عدد العمال قليل لذلك يستخدم هذا المعيار كمعيار مكمل لمعيار عدد العمال أو غيره من المعايير الأخرى.

[1]- سلطاني محمد رشيد، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (واقعة ، أهمية وشروط تطبيقه) ، حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2006، ص:41.

1-3- معيار كمية الإنتاج :

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصغر الحجم بسبب انخفاض الحصة السوقية ويصلح هذا المعيار في المؤسسات ذات الطابع الصناعي ولا يصلح هذا المعيار في المؤسسات الأخرى التي تتميز بالطابع الخدمات.

1-4- معيار قيمة المبيعات :

يستخدم هذا المعيار كوسيلة للتفرقة بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو قابل للتطبيق على جميع نشاطات هذه المؤسسات (صناعية، تجارية، خدماتية) وهذا بالرغم من الصعوبة في الحصول على البيانات الدقيقة، ويبقي في بعض الأحيان غير صالح خاصة في المؤسسات المصغرة التي يصعب فيها الاحتفاظ بالدفاتر والحسابات بشكل منتظم.

1-5- معيار القيمة المضافة :

قصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة والمشتريات من الغير، ويصلح هذا المعيار للتطبيق في مجال النشاط الصناعي ، ولكنه غير صالح في إجراء المقارنات بين الأنشطة و القطاعات المختلفة لهذا إلى جانب صعوبة حساب تكلفة المستلزمات والقيمة المضافة في المؤسسات والمشاريع الصغيرة.

وبالرغم من الانتقادات التي وجهت لمعايير الاتجاه الكمي إلا أنها الأكثر وضوحا بالمقارنة مع معايير الإتجاه النوعي وبالرغم من سهولته وبساطته في القياس وهذا ظاهريا فقط فإنه يبقي معقد علميا ولم يمكن من خلق وإيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات.

2- الإتجاه النوعي :

وهو يعبر عن صفات وخصائص معنوية وغير كمية تترجم من خلال المعايير التالية :

2-1- الإستقلالية والمسؤولية :

بالتمعن في الهيكل التنظيمي لهذا النوع من المؤسسات نجد أن المالك هو المسير والمشرف على تنفيذ وتسيير معظم وظائف المؤسسة دون تدخل من الهيئات الخارجية، و هو الذي يتولى اتخاذ القرارات و يتحمل المسؤولية الكاملة اتجاه الغير بالنيابة عن المؤسسة وله الاستقلالية في الإدارة والتسيير و العمل.

2-2- الملكية :

يعتبر معيار الملكية إحدى أهم معايير التفرقة بين المؤسسات المتوسطة و الصغيرة من الجانب النوعي حيث تكون الملكية في هذه المؤسسات معظم الأحيان تابعة إلى القطاع الخاص إلا في بعض الحالات أين تكون ذات طابع عمومي.

2-3-الحصة السوقية :

تكون الحصة السوقية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة ضعيفة بسبب محلية نشاطها وإمكانيتها وضيق الأسواق التي توجه إليها منتجاتها، بالإضافة إلى المنافسة بين هذا المؤسسات بسبب تشابه الإمكانيات وظروف العمل على غرار المؤسسات الكبيرة التي تكون حصتها السوقية مرتفعة وكبيرة، إذن فمعيار الحصة السوقية يعتبر من المعايير النوعية التي يتم بها التفرقة بين المؤسسات على إعتبار الترابط الذي يجمع بين مخـرجات هذه المؤسسات والسوق.

2-4- التكنولوجيا :

تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة ببساطة التكنولوجيا التي تستخدمها بسبب الكثافة النسبية في عدد العمال ولقلة في رأس المال.

المطلب الثاني: معيار المحاسبة الدولية الذي يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

قام المجلس المحاسبي الدولي IABS بإعداد المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمؤ.ص.م في شكله النهائي سنة 2009، وهو عبارة عن معيار تم إعداده بغرض مواجهة الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى متناهية الصغر (Micros Entities)، يمثل هذا المعيار أساسا ومرجعا يحتوي على مختلف القواعد التي يلتزم بها هذا النوع من القطاع لتحسين نوعية تقاريره المالية خاصة في اقتصاديات الدول النامية، وبالتحديد لما ينطبق على أسواقها ، ويمَكن هذا المعيار معالجة الأحداث الاقتصادية وفقا لخصوصية هذا الجزء من القطاعات، مما سمح له بتقليل حجم متطلبات المحاسبة بأكثر من 90 بالمائة مقارنة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الكاملة لاسيما في ما يتعلق بالإفصاح.

لقد تم إصدار هذا المعيار مرفقا بملخص عمل لتوضيح الأهداف المرجوة من هذا المعيار والمؤسسات المعنية بتطبيقه بالإضافة إلى تحديد واضح لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودليل الاستعمال الذي يبين كيفية عرض القوائم المالية إلى جانب المعلومات الملحقة ، ويعتبر هذا المعيار قائما بذاته إلا أنه يعتمد على نفس الإطار المفاهيمي لIFRS بشكلها الكامل في إعداده وتعديل، مما يسمح بتحديثه بشكل مستمر، كل ما دعت الحاجة بذلك من ناحية، وتسهيل الانتقال بصورة مبسطة لكامل المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للمؤسسات التي تتغير أوضاعها أو تلك التي تختار اعتمادا كاملا على المعايير الدولية للتقارير المالية من ناحية أخرى.[1]

[1]- عمر عزاوي – أمل مهاوة- المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : فرصة وتحدي للدول النامية – مجلة الباحث – عدد 2012 / 11.

الفرع الأول : الهدف من المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

صممت معايير التقارير المالية الدولية كاملة لتلبية احتياجات المستثمرين في شركات أسهم و التي تعمل في أسواق رأس المال، وهي تغطي مجموعة واسعة من القضايا، وتحتوي على كمية كبيرة من توجيهات التنفيذ وتشمل الكشف عن المعلومات المناسبة للشركات الكبيرة. إلا أن مستخدمي البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست لها نفس الاحتياجات، بل هي أكثر تركيزا على تقييم التدفقات النقدية قصيرة الأجل، كما أن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتقد أن معايير التقارير لمالية الدولية كاملة تفرض عبئا عليها وهو العبء الذي نما بعد أن أصبحت معايير التقارير المالية الدولية أكثر تفصيلا وأكثر البلدان قد بدأت في استخدامها. هكذا جاءت فكرة تطوير المعايير المقترحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على محاولة التوفيق بين تلبية احتياجات المستخدمين من جهة وتحقيق التوازن بين التكاليف والمنافع من جهة أخرى. وكان الهدف من هذا المشروع وضع معايير مصممة خصيصا لتلبية احتياجات المؤسسات التي لا تخضع للمساءلة العامة من التقارير المالية كما تهدف إلى نشر البيانات المالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين. ويستند هذا المعيار من معايير التقارير المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير التقارير المالية الدولية الكاملة مع إجراء بعض التعديلات المناسبة بناء على احتياجات مستخدمي البيانات المالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبارات التكاليف والمنافع.[1]

الفرع الثاني : دوافع إصدار المعايير المحاسبية الدولية.

وكانت دوافع مجلس المعايير المحاسبية الدولية في إصدار معايير محاسبية دولية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

- إحداث مرجعية محاسبية تتماشى ومتطلبات واحتياجات هذه الكيانات الصغيرة؛
- تبسيط إجراءات المحاسبة؛
- زيادة ثقة المستثمرين المحتملين (أصحاب المصلحة)؛
- تمكين المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم في جميع أنحاء العالم من إنتاج معلومات محاسبية قابلة للمقارنة؛

[1]- خالد ادريس – مايو عبد الله – **قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– مع تفصيل لبعض المعايير التي تناسب البيئة الاقتصادية في الجزائر**– جامعة الوادي – يومي05 و 06 ماي 2013 – ص 06.

– مراعاة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتكاليف المترتبة على عرض البيانات المالية والفوائد المقدمة لمستخدمي هذه البيانات. [1]

الفرع الثالث : مزايا المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعتبر توفر معايير محاسبية موحدة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة له من الأهمية بما كان في توفير عدة مزايا، سواء لأصحاب هذه المؤسسات أو الأطراف الخارجية ذات الصلة بها بما يسمى بأصحاب المصالح بمفهومه البسيط من البنوك والموردين والعملاء...الخ، حيث تعود عليهم بالفائدة من جراء تطبيقها في هذه المؤسسات، ويمكن ذكر أهم هذه المزايا في النقاط التالية:

– تحسين المقارنة بين حسابات المستخدمين؛

– تعزيز الثقة في حسابات الشركات الصغيرة والمتوسطة؛

– الحد من التكاليف الكبيرة من الحفاظ والالتزام بالمعايير العامة؛

– توفير جودة عالية من البيانات المحاسبية للمقارنة بين الشركات المختلفة؛

– دعم قرارات مجموعة من أنواع المستخدمين بما في ذلك الإدارة؛

– إنشاء قاعدة بيانات واسعة خاصة بالمعلومات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[2]

المطلب الثالث : النظام المحاسبي المالي والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفرع الأول : المحاسبة المبسطة المطبقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أولت الجزائر اهتماما بليغا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للأهمية التي تحققها في التنمية سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيرها من الجوانب الأخرى، فقامت بسن مجموعة من القوانين والمراسيم التي تحكم نشاطها سواء كان ذلك في الجوانب التجارية أو المحاسبية أو الجبائية وما تجدر الإشارة إليه قبل الخوض في تفاصيل المحاسبة المبسطة هو أن المؤسسات المعنية بتطبيق هذا النظام هي مؤسسات تندرج تحت إطار المؤسسات المصغرة.

[1] – عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها– دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية** ،كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص42.

2– محمد بطاهر، النظام الحاسبي في الكيانات الصغيرة ،دراسة حالة أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية،جامعة باجي مختار ، 2009، ص 45.

– مجال تطبيق النظام المحاسبي المبسط :

تخضع المؤسسات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال وعدد العمال وطبيعة النشاط والمحددة من طرف وزارة المالية لنظام المحاسبة المالية المبسطة والذي يعرف بمحاسبة الخزينة، إلا إذا انتهجت وجهة أخرى من تلقاء نفسها، أي أن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف هذه المؤسسات ليس إجباري و إنما هو خيار تتخذه المؤسسة بإرادتها المطلقة، وترتكز محاسبة الخزينة على إعداد سجل للأموال يعرف بدفتر الخزينة ويتم على مستواه إبراز التدفق الصافي للأموال سواء كانت إيرادات أو خسائر صافية.[1]

ويقوم نظام محاسبة الخزينة على الشروط التالية :

– المسك المنتظم لسجلات الأموال أو دفاتر الخزينة وهما دفتر الإيرادات مع إمكانية تجميع الإيرادات اليومية ذات المبالغ المنخفضة عند الاقتضاء، ودفتر النفقات الذي تسجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني؛

– حفظ وثائق الإثبات الرئيسية والمتمثلة في الفواتير سواء كانت مستلمة من الغير أو صادرة من طرف المؤسسة ، أشرطة الصندوق بيانات البنوك ، نسخ الرسائل... مع وجوب تأريخ وتصنيف وترقيم هذه الوثائق؛

يمكن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف المؤسسات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد عمالها خلال سنتين ماليتين كالتالي:

أ – المؤسسات ذات النشاط التجاري : تم تحديد رقم أعمالها ب 10 ملايين دج، أما عدد العمال فهو 09 عمال دائمين يعملون ضمن الوقت الكامل؛

ب – المؤسسات ذات النشاط الإنتاجي والحرفي: تتوافق المؤسسات الإنتاجية والحرفية مع المؤسسات التجارية من حيث عدد العمال، في حين يختلف رقم الأعمال الخاص بها والمقدر ب 06 ملايين دج؛

ج – المؤسسات الخدمية ومختلف القطاعات الأخرى: بدورها تتوافق هذه المؤسسات مع القطاعات السابقة من حيث عدد العمال، غير أن رقم أعمالها مختلف والذي حدد ب 03 ملايين دج.

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القرار المؤرخ في 06 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009 ص22.

– إجراءات نظام المحاسبة المبسطة :

تطبيق المؤسسة لنظام محاسبة الخزينة يتطلب منها تقسيمه إلى مرحلتين: المرحلة الأولى تكون خلال السنة و تتمثل في متابعة مختلف العمليات التي قامت بها، في حين المرحلة الثانية تكون في نهاية السنة من خلال قيامها في آخر السنة المالية بجملة من التصحيحات، و يمكن تلخيص هذين المرحلتين في الأتي :[1]

1– متابعة العمليات الجارية خلال السنة المالية :

يتعين على المؤسسات الخاضعة للمحاسبة المبسطة خلال السنة المالية وجوبا قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق، وترتبط مصداقية هذا القيد بما يلي :

– وجود دعامة محينة بانتظام، حيث يتم تسجيل العمليات ضمن دفتر الخزينة وهو دفتر وحيد أو تسجيلها في دفتر للنفقات ودفتر للإيرادات؛

– حفظ سندات إثبات داخلية أو خارجية بالاعتماد على تسجيلات أو دفاتر الخزينة، حيث توافق الخزينة مجموعة أرصدة المؤسسة في الصندوق من جهة (أوراق نقدية، سندات...) وفي البنك أو المؤسسة المماثلة من جهة أخرى؛

ويجب عند قيد عمليات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية في دفتر أو دفاتر الخزينة التمييز بين العمليات التالية :

– حسب حساب الخزينة المعني (بنك ، صندوق): يفتح دفتر واحد لكل حساب من حسابات الخزينة (أو دفترين عندما يقتضي تنظيم المؤسسة فتح دفتر للإيرادات والنفقات)؛

– حسب طبيعة العمليات: تكون طبيعة العمليات الواجب التمييز بينها بحسب نشاطات المؤسسة وحاجات مسؤ وليها للمعلومات الخاصة بالتسيير؛

ويجب أن يشمل هذا التمييز على الأقل العمليات التالية :

– السحب الشخصي للأموال أو الدفع الإضافي لرأس المال الذي يقوم به المستغل؛

– شراء سلع موجهة لإعادة بيعها على حالتها؛

– أعباء أخرى (تكاليف المستخدمين والضرائب والتكاليف الإدارية وتكاليف التسيير وشراء اللوازم و المستهلكات الأخرى)

– إيرادات البيع وأداءات الخدمات؛

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القرار المؤرخ في 06 جويلية 2008 العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009 ، مرجع سابق، ص 77- 78.

- الإيرادات الأخرى كالإعانات والهبات...

- تحويل الأموال في حالة وجود حسابين للخزينة على الأقل (كالإيداع أو السحب نقدا من البنوك مثلا)

- شراء التثبيتات؛

- الاقتراضات أو التنازلات (عمليات البيع).

2- تصحيحات آخر السنة المالية :

يجب أن يقوم المسؤول عن المؤسسة في آخر السنة المالية إذا كانت المبالغ المعنية معتبرة فقط بإجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الآتية :

* مبلغ الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال إذا لم يتم تسديد المبيعات والمشتريات نقدا؛

* مبلغ المخزونات بمختلف أنواعها والأشغال الجارية؛

* مبلغ التثبيتات المشتراة أو المباعة خلال السنة المالية؛

* مبلغ الاقتراضات المكتتبة أو المسددة خلال السنة المالية؛

- يجب أن تحفظ الكشوف الإجمالية لعمليات الجرد كسند إثبات لمحاسبة المؤسسة، ولا يكون جرد الحسابات الدائنة وديون الاستغلال أو جرد المخزونات ضروريا إلا إذا كانت التغيرات بين المبالغ معتبرة عند بداية السنة المالية وعند نهايتها فيما يخص هذه العناصر؛

- يجب أن تمسك المؤسسات التي لها تثبيتات سجلا تقيد فيه هذه التثبيتات ويبين فيه بالنسبة لكل تثبيت تاريخ شرائه ومبلغه والمدة المفترضة لاستعماله وتاريخ بيعه، كما يجب أن يكون لكل تثبيت جدول إهتلاك يحسب على أساس إهتلاك خطي عن كل سنة مالية دون احتساب الحصة الزمنية؛

- يجب أن يجري جرد المخزونات حسب طبيعتها كما وقيمة حسب كيفيات تمكن من إثبات ذلك، كما يجب إعداد جدول إهتلاك الاقتراضات يبين فيه بالنسبة لكل سنة مالية مبلغ رأس المال ومبلغ الفوائد المسددة

ونتيجة لذلك تقوم المؤسسة عند الاقتضاء بإجراء الحسابات الآتية عند إقفال كل سنة مالية :

* حساب التغير الجاري لقروض وديون الاستغلال عند بداية السنة المالية وعند نهايتها؛

* حساب تغير المخزونات والأشغال الجارية عند بداية السنة المالية وعند نهايتها؛

* حساب التخصيص لاهتلاكات السنة المالية المتعلقة بالتثبيتات الموجودة عند إقفال السنة المالية (التثبيتات المشتراة خلال السنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة)؛

* حساب فائض القيمة أو نقص القيمة الناتج عن بيع تثبيتات السنة المالية (سعر البيع منقوصا منه القيمة الصافية المحاسبية في بداية السنة المالية للتثبيت المعني)؛

* حساب التغير الجاري للاقتراضات عند بداية السنة المالية وعند نهايتها وتحديد التكاليف المالية المسددة خلال السنة المالية.

– عرض الكشوف المالية المتعلقة بنظام المحاسبة المالية المبسطة :

تقوم المؤسسات الخاضعة لنظام محاسبة الخزينة عند نهاية السنة المالية بعمليات مراقبة ومراجعة لمختلف المبالغ والأرصدة، كما تقوم بحساب نتيجة السنة المالية ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي :[1]

أ– عمليات مراقبة نهاية السنة المالية : تتمثل في التأكد من :

1– التوافق بين الرصيد المحاسبي النهائي لحساب الصندوق والمبلغ الحقيقي الموجود فعلا في الصندوق؛

2– التساوي بين الرصيد النهائي لحساب البنك والرصيد الموجود في الكشف البنكي عند تاريخ إقفال السنة المالية مصححا عند الاقتضاء من عمليات التقريب؛

3– عدم وجود الرصيد المؤقت على مستوى عمليات تحويل الأموال.

ب – تحديد النتيجة وعرض الكشوف المالية :

تقدم نتيجة السنة المالية في الكشوف المالية في شكل جدول يحدد على النحو الآتي :

+ يرادات النشاطات (بعد خصم الحصص التي يقدمها المستغل)؛

– نفقات أعباء النشاط (خارج اقتطاعات المستغل)؛

+/– تغيرات الديون والقروض الجارية للمستغل (إذا كانت معتبرة)؛

+/– التغيرات بين مخزون الافتتاح ومخزون القفل (إذا كانت معتبرة)؛

+/– لتصحيحات المتعلقة بالتثبيتات (إذا كانت معتبرة)؛

[1]– القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، **مرجع سابق** ص 78–79.

+/- التصحيحات المتعلقة بالاقتراضات (إذا كانت معتبرة)؛

= نتيجة السنة المالية.

تتشكل الكشوف المالية التي يجب أن تعدها المؤسسات الخاضعة لمحاسبة الخزينة من وضعية نهاية السنة المالية وحساب نتائج السنة المالية وكشف تغير الخزينة أو الرصيد الصافي المتعلق بالسنة المالية، ويمكن أن يقدم الكشفان الأخيران في جدول واحد وتقدم هذه الكشوف المالية في صفحة مزدوجة وحيدة تضم على الأقل الفصول التالية :

- الجدول رقم 1-2: الوضعية عند نهاية السنة المالية .[1]

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
الصندوق البنك (زيادة أو نقصان)		رأس المال نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصان)	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

كما يجب أن تظهر الوضعية في نهاية السنة المالية أحد الفصول الآتية أو أكثر عند الاقتضاء إذا كانت توافق مبالغ معتبرة.

- الجدول رقم 1-3 : الوضعية عند نهاية السنة المالية.

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
التثبيثات المخزونات قروض الإستغلال الصندوق البنك (زيادة أو نقصان)		رأس المال نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصان) المجموع الفرعي الاقتراضات ديون الاستغلال	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

[1]- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، **مرجع سابق** ص 79.

– الجدول رقم 1–4 : حسابات النتائج.[1]

الفصول	المبالغ
إيرادات البيع أو أداء الخدمة إيرادات النشاطات الأخرى **مجموع إيرادات النتائج** نفقات الشراء نفقات النشاطات الأخرى **مجموع نفقات الأعباء** الرصيد : (الإيرادات – النفقات) للسنة المالية أ تغير قروض الإستغلال م/م –1 تغير ديون الإستغلال م/م –1 تغير المخزونات م/م –1 تصحيحات تتعلق بالإقتراضات تصحيحات تتعلق بالتثبيثات	
نتيجة السنة المالية	

ويمكن أن تظهر فصول أخرى عند الإقتضاء في جدول حسابات النتائج وهي : أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم، الأعباء المحتسبة للإهتلاك، الأعباء المالية.

[1]– القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، **مرجع سابق** ص80.

– الجدول رقم 1–5 : تغير الخزينة خلال السنة المالية.

البيان	المبالغ
الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية	
الخزينة الصافية عند قفل السنة المالية	
الخزينة : الزيادة (+) أو النقصان (–)	
المتأتية من :	
– حصص المساهمة الصافية (+) و السحب الصافي (–) للمستغل	
– الرصيد (الإيرادات — النفقات) السنة المالية (أ)	
– حركات الخزينة الأخرى خارج النشاطات .	
الخزينة : الزيادة (+) أو النقصان (–)	

الفرع الثاني : صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رغم الأهمية المعطاة لقطاع المؤسسات ص و م من قبل الجزائر إلا أن هذا النوع من المؤسسات ما زال يعاني العديد من المشاكل التي تعيق تطوره وجعله منافسا عالميا، وفيما يلي سوف نركز على أهمها :[1]

1– في مجال التنظيمي والإداري : إن تميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات ص و م بالبساطة وقلة التعقيد، أدى إلى ظهور قصور واضح في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية التي تقوم على الاجتهادات الشخصية لا على أسس علمية، مما أدى بهم إلى عدم الاستفادة من مزايا التخصص والتفويض وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة، وعدم تناسق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية لدى المدير/المالك، وغياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة لديه، ونقص الروح المقاولاتية لدى أصحاب المؤسسات ص و م.

2– عدم تلاؤم نمط تسيير المؤسسات ص و م الجزائرية مع مثيلاتها في الخارج : بقي نظام تسيير المؤسسات ص و م قديم لا يتماشى مع متطلبات الاقتصاد التنافسي ويتجلى هذا فيما يلي :

[1]– غدير أحمد سليمة مداخلة بعنوان" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وأفاق"، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادى يومي2013/06/05 ص6.

أ– النظام المحاسبي والمالي : النظام المحاسبي والمالي في مؤسساتنا ص و م يقتصر على بعض المعاملات المالية فقط كمتابعة الخزينة وإصدار الشيكات، والاعتماد على المحاسبة العامة لا غير، في حين أن هذا لا يتعدى المقاييس العالمية ضمن لوحة القيادة، واستخدام المحاسبة التحليلية في حساب تكلفة الإنتاج. Tableau de bord

ب– النظام الإنتاجي : يتميز النظام الإنتاجي في المؤسسات ص و م الجزائرية بالمتابعة الفنية لمسيرة الإنتاج لا غير، في حين أنه لا يتعدى للبحث عن الطرق العالمية الحديثة المتبعة في الإنتاج مع غياب عنصري الإبداع والابتكار. L'innovation.

ج– نظام الموارد البشرية : يتميز نظام تسيير الموارد البشرية عموما في المؤسسات ص و م بالبساطة وصغر الحجم ، مع عدم الاهتمام بتكوين المورد البشري وتأهيله وتطويره وهذا راجع ممكن لقلة الموارد المالية، إلا أنه ليس سببا كافيا، لأنه من خصائص المؤسسات ص و م الناجحة الاعتماد على المورد البشري الكفء (اعتمادها على العمالة أكثر من رأس المال).

د – النظام التسويقي : يعتبر نظام التسويق في المؤسسات ص و م نظاما هشا وبسيطا مقتصرا على تسويق المنتجات محليا أو جهويا، فمشكلة التسويق أصبحت عائقا يواجه المنتجين بالإضافة إلى ضعف قدراتهم المادية.

3– أهم المشاكل المتعلقة بمحيط المؤسسة الصغيرة و المتوسطة :[1]

أ – انتشار القطاع غير الرسمي : تعاني الجزائر كمثيلاتها من الدول من انتشار القطاع غير الرسمي Secteur informel

غير الخاضع للأجهزة الحكومية، مما يسبب مشكلا فعليا في معرفة الواقع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية وجدت أن نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي في المدن الجزائرية وصلت إلى نسبة68%.

ب– الصعوبات الجبائية : أهم مشكل يعاني منه قطاع المؤسسات ص و م يتمثل في اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة في دورتها الاستغلالية العادية، كما يتميز النظام الجبائي بعدم المرونة، الأمر الذي حال دون إعطاء فرص استثمارية سواء وطنية أو أجنبية، كما أدى هذا إلى تنامي القطاع غير الرسمي الذي يصب في خانة التهرب الضريبي.

ج– صعوبة الحصول على المعلومة : إن المؤسسات ص و م تعاني من صعوبة الحصول على المعلومات التي تساعدها على رسم سياستها الإنتاجية ومخططاتها التسويقية وذلك لنقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه والفرص الممكن استغلالها وهذا لعدم توفر مراكز مختصة في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومة الاقتصادية.

[1]– سعداني محمد السعيد "مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستيرفي علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس،2014، ص47-48.

الفرع الثالث : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة : **الشكل:1-1**

- توزيع المشاريع الإستثمارية في الولاية:[1]

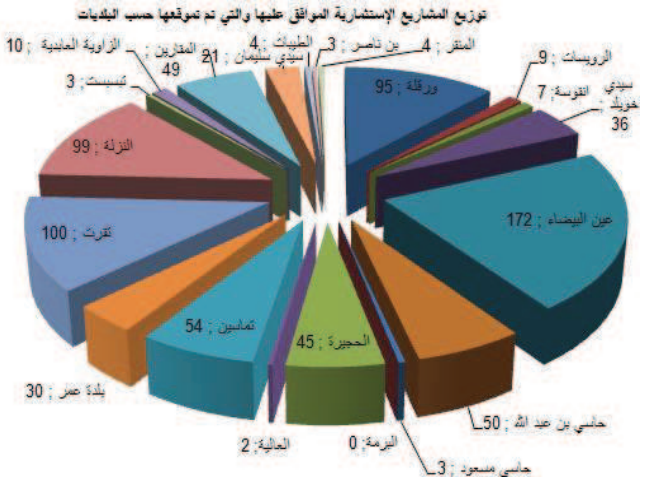

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورقلة

- توزيع المشاريع الموافق عليها والتي تم تموقعها حسب قطاع النشاط: [2] **الشكل :1-2**

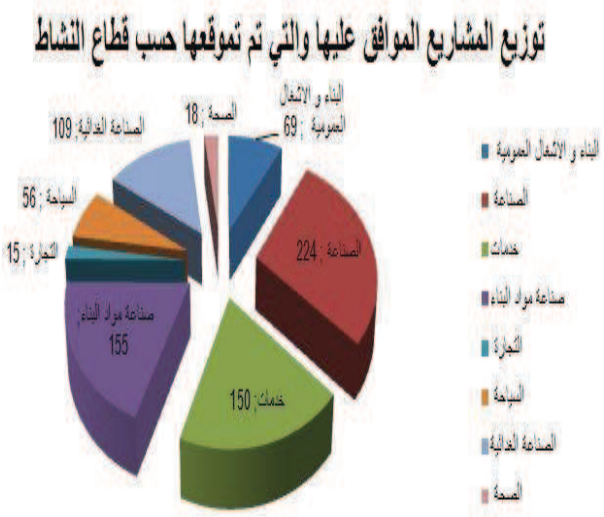

يمثل الشكل توزيع المشاريع حسب القطاع، حيث نلاحظ أن قطاع الصناعة يمثل أعلى قطاع نسبة في ولاية ورقلة، ويأتي بعده قطاع صناعة مواد البناء والخدمات كأكثر قطاعات إنتشارا في الولاية.

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورقلة

[1] - مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص 1.

[2] - مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرجع سابق ص 1.

- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد العمال في كل نشاط :

يمثل هذا الجدول عدد المؤسسات في كل القطاعات، وعدد العمال في كل قطاع من القطاعات كالتالي:[1]

الجدول رقم1-6: توزيع المؤ.ص.م وعدد العمال

قطاع النشاط	عدد العمال	عدد المؤسسات
الفلاحة والصيد البحري	173	15
المياه والطاقة	1025	15
المحروقات	488	19
خدمات الأشغال البترولية	5472	141
المناجم والمحاجر	389	11
الحديد والصلب	1220	66
مواد البناء	1536	42
البناء والأشغال العمومية	15909	2480
كيمياء-مطاط-بلاستيك	110	11
الصناعة الغذائية	283	98
صناعة النسيج	18	11
صناعة الجلد	3	3
صناعة الخشب والفلين والورق	379	92
صناعة مختلفة	46	7
النقل والمواصلات	5231	533
التجارة	3734	798
الفندقة والأطعام	1529	150
خدمات والمؤسسات	6336	676
خدمات للعائلات	1142	289
مؤسسات مالية	785	46
أعمال عقارية	287	11
خدمات المرافق الجماعية	13571	295
المجموع	59666	5809

المصدر: CNAS –Ouargla

[1] **Source : CNAS -Ouargla -22 janvier 2015.**

الفرع الرابع: مقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير الإبلاغ المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد دخل النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق سنة 2010 أما معايير التقارير المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فصدر المعيار سنة 2009 ودخل حيز التطبيق جويلية 2009 ولمعرفة مدى تطابق ن .م. م مع معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات ص .و. م نقوم بإجراء مقارنة بينهما من حيث تاريخ الصدور وتاريخ التطبيق، مضمون القوائم المالية وأنواعها أي إبراز أوجه الاختلاف والتشابه بينهما.[1]

أولا: تاريخ الصدور و التطبيق :

نلاحظ الاختلاف الموجود بخصوص تاريخ الإصدار و دخول حيز التطبيق، حيث أن صدور النظام المحاسبي المالي كان قبل صدور المعيار الدولي نهائيا، لكن عملية التطبيق كانت العكس وهذا يبين لنا بأن التغيرات التي حدثت في مضمون المعايير سواء كانت متعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة او بباقي المؤسسات لم يأخذها النظام المحاسبي المالي بعين الاعتبار.

ثانيا: القوائم المالية :[2]

لقد وضع النظام المحاسبي المالي في القسم التاسع منه المحاسبة التي تمسكها المؤسسات ص و م حيث حددت المادة 139 من الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 2009/03/25 كيفية مسك المحاسبة من طرف هده المؤسسات والتي أطلق عليها تسمية محاسبة الخزينة التي ترتكز على إعداد دفتر خزينة يبرز التدفق الصافي للأموال أي إرادات صافية و خسائر صافية، و منه نستنتج ان القوائم المالية التي تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإعدادها تتمثل في :

- ميزانية مبسطة؛
- قائمة التدفقات النقدية مبسطة؛
- جدول حسابات النتائج؛

أما معايير التقارير المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فبينت بأن القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في:

- الميزانية؛
- جدول حسابات النتائج الإجمالي أو إعداد جدول حسابات النتائج مختصر و إجمالي؛

[1]- بوهرين فتيحة،أسماء يوشريط مداخلة بعنوان " **دراسة تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، جامعة الوادى يومي 5- 6 /2013/05 ص 10-11.

[2]- بوهرين فتيحة،أسماء يوشريط ، **مرجع سابق** ص 10-11.

- قائمة التدفقات النقدية؛

- الإيضاحات.

ومنه نستنتج إن معايير التقارير المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حددت القوائم التي لابد على م.ص.م إعدادها وهي نفسها القوائم المالية لباقي المؤسسات يكمن الاختلاف في المعلومات التي تحتويها تلك القوائم و التقارير المالية.

وعليه نستنتج أن هناك اختلاف في القوائم المالية التي تناولها النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية التي تناولها المعيار الدولي من حيث عددها ومضمونها حيث لم يوضح النظام المحاسبي المالي الحد الأدنى من المعلومات الواجب ان تحتوه القوائم المالية للمؤسسات ص.م على عكس المعيار المحاسبي.

ثالثا: لغة برمجة القوائم المالية (extensible business reporting language) XBRL[1]

حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بنشر سبر أراء في 28/ 09/ 2009 حول Taxonomie IFRS pour PME مع الرد على التعليقات إلى غاية 27/ /11 2009 حيث تم إصدار المعيار نهائيا في 27/ 09 /2009 مع العلم أن XBRL عبارة عن معيار متعلق بلغة الإعلام الآلي من اجل تحويل معطيات مالية من جهاز إعلام آلي إلى جهاز إعلام ألي أخر، مع العلم أن النظام المحاسبي المالي لم يتطرق إلى هذه اللغة و عليه نلاحظ أن المعايير الدولية في تطور حسب الإقتصادي التكنولوجي الحاصل على المستوى الدولي وهذا مالا نلتمسه في النظام المحاسبي المالي.

[1]- بوهرين فتيحة،أسماء يوشريط ، **مرجع سابق** ، ص 11.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية

أولا: دراسة : (صيام 2008) بعنوان "إنعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على البيئة المحاسبية الأردنية " دراسة إستبيانية.

وللوصول للأهداف المرجوة من هذه الدراسة قام الباحث بإعداد وتوزيع استبيان على المحاسبين الذين يقومون بتنظيم الأعمال المالية والسجلات المحاسبية في عينة الدراسة المتمثلة في المشاريع المدرجة والمصنفة كمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم في بداية عام 2008 في المدن الصناعية الثلاث في المملكة الأردنية (مدينة الحسن الصناعية في محافظة إربد/شمال الأردن، مدينة سحاب صناعية في محافظة العاصمة عمان وسط الأردن الملك عبد الله الصناعية في الكرك/ جنوب الأردن)، حيث بلغ عددها 287 مشروعا، تم توزيع استبيان لكل منها، وبلغ عدد الاستبيانات المستردة والمعتمدة لغايات التحليل الإحصائي 238 استبيان أي ما قدره بنسبة 82.93 % من مجموع الاستبيانات الموزعة.

بعد تحليل إجابات الاستبيان الموزع والقابل للدراسة تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها: ارتفاع مستوى تأييد المحاسبين في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن للالتزام بتطبيق المعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية في تلك المشاريع، وقناعتهم بوجود انعكاسات إيجابية من المتوقع تحققها في حال الالتزام الكامل بتطبيق تلك المعايير، مع التأكيد على وجود عدة صعوبات وعراقيل التي تحد من تطبيق تلك المعاير .

ثانيا – (مهاوى أمال 2010)" مكانية تحيين النظام المحاسبي المالي و فق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة IFRS for SMES.

جاءت فكرة وضع معيار محاسبي دولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةIFRS FOR SMES سنة 2001

من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية، نتيجة لطلبات مختلفة للمعلومات المالية الخاصة بهذا النوع من القطاع والتي ظهرت بشكل واضح في بداية العشرية الأخيرة، لهذا شرع المجلس IASB في دراسة مشروع إعداد IFRS FOR SMES ليصدر في شكله النهائي في 09 جويلية 2009.

تعالج هذه الدراسة إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفقا لما جاء به معيار المحاسبة الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف الاستفادة من هذه التجربة الدولية في إعداد نظم محاسبية تراعي الاحتياجات الخاصة بمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة، من خلال البحث في مسيرة الإصلاح المحاسبي في الجزائر التي تزامنت مع توجيه وتركيز جهود الدولة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

بعد استعراض تاريخي لمعايير المحاسبة الدولية ومسيرة الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جاءت الدراسة الميدانية لتقييم واقع وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عن طريق الاستعانة بالاستبيان الذي نحاول من خلاله تشخيص ومعرفة الإشكاليات المحاسبية التي تعاني منها هته المؤسسات، ومن ثم تحليل أسبابها و المساهمة في تصور نظام مبسط لها وفقالاحتياجاتها المحاسبية.

توصلت الباحثة في نهاية الدراسة إلى النتائج أهمها ما يلي:

– ضرورة وجود محاسبة مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتماد مختلف مستخدمي التقارير المالية لهذه المؤسسات على بنيتها المالية، مما يعطي أهمية إضافية لتقاريرها المالية؛

– تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الحاجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى؛

– يعتبر النظام المحاسبي المال SCF، وبالطبع ليس الوحيد، عقبة أمام نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بسبب تعقيده.

ثالثا : (خالد ادريس – مايو عبد الله 2013) " قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مع تفصيل لبعض المعايير التي تناسب البيئة الاقتصادية في الجزائر – "

ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى وطني حول "واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" تم تقسيم هذه الدراسة من طرف الباحثان إلى ثلاثة أجزاء، قامت هذه الدراسة بالتعرف على مجموعة من العناصر المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمختلف تعريفاتها ومعايير تصنيفها ودورها في التنمية، لنعرج بعد ذلك إلى دراسة المحاسبة فيها ومن أهم التجارب الدولية الجادة التي خصت هذا الموضوع تجربة بريطانيا ومجلس المعايير المحاسبية الدولية، حيث استنتج الباحثان النتائج التالية :

– تشكل الدراسة نظرة عامة على المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرها الأساسي المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي النسخة الكاملة؛

– تختلف حاجات مستخدمي معلومات المعايير الدولية للإبلاغ المالي الكاملة عن احتياجات مستخدمي المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

– من المرجح أن تكون تكاليف الالتزام بالمعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستكون اقل من تكاليف الالتزام بالمعايير الإبلاغ المالي الكاملة.

رابعا : (سعيداني محمد السعيد 2014/2013) "مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس.

عالج الباحث في هذه الدراسة الإشكالية التالية: ما مدى فعالية وملائمة النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومدى استجابته لمتطلبات التطوير والتحديث الحاصل في هذا المجال ؟.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار القواعد والأحكام التي جاء بها هذا النظام جديدة على بيئة هاته المؤسسات، حيث أحدثت تغييرا جذريا في الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة إضافة إلى معرفة الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات عند تطبيق هذا النظام خصوصا في ظل غياب سوق مالي يتم اللجوء إليه لتقييم عناصر القوائم المالية وفق القيمة العادلة لهذا النوع من المؤسسات.

كما تعالج هذه الدراسة أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تفعيل نظام المعلومات المحاسبي وبالتالي الرفع من فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في هاته المؤسسات، كما تطرقت الدراسة إلى إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي مع معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الاستفادة من التجربة الدولية من اجل الارتقاء بمستوى أداءها خاصة في الجانب المحاسبي.

كما تم التوصل إلى مجموعة من النتائج عن طريق الاستعانة بالاستبيان موجه لمكاتب المحاسبية ولفئة المؤسسات ص.و.م تقضي بضرورة تكثيف الدورات التكوينية، حتى يتم تجاوز الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا النظام، وضمان الاستفادة من المزايا التي يحققها.

إستخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي في أغلب أجزاء الدراسة، بالإضافة إلى منهج الدراسة الإستبيانية .

المطلب الثاني :الدراسات باللغة الأجنبية

أولا :Ikàheimo seppo (2008/ 2009) The IFRS for SMEs : De we need it ?

دراسة عبارة عن خبرة محاسبية، حاولت هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي:

إذا كانت التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينبغي تنسيقها على المستوى الدولي، مع الأخذ بعين الاعتبار حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرومانية وقد كانت هذه الدراسة تشير بأن تطبيق معيار الدولي للتقرير المالية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رومانيا قد يؤدي إلى تكاليف إضافية بالنسبة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمعايير المطبقة في المنطقة، إلا أن ما يلاحظ في هذه الدراسة أنها كانت تعتمد على لتدخلات النظرية عن طريق طرح الأسئلة للأطراف المعنية والإجابة عنها في حين أن هذه النوع من الدراسات يحتاج إلى دراسات ميدانية وتحليلية لمعرفة النتائج والوقوف على أهم المتطلبات والاحتياجات المحاسبية لهذا النوع من المؤسسات، وقد خلصت هذه الدراسة بالنتائج التالية :

– متطلبات معيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير ملائمة للتطبيق في بيئة هذه النوع من المؤسسات في رومانيا؛

– رغم عدم وجود معوقات لتطبيق IFRS FOR SMEs ، إلا أن تطبيقه يزيد من عبئ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرومانية؛

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرومانية ليست بحاجة إلى توحيد قراءة قوائمها المالية على الصعيد الدولي .

ثانيا : دراسة للجنة معايير المحاسبة الألمانية German Accounting Standards Committee (GASC) أوت 2010 : "The IFRS for SMEs among German SMEs"

حاولت اللجنة من خلال الدراسة تحليل الاتجاهات والآليات التي اتبعتها هيئة معايير المحاسبة الدولية في إعداد المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالإجابة على سؤالين أساسيين:

– إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الألمانية بحاجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– تقييم مضمون IFRS FOR SMES بالمقارنة بالمعايير المحاسبية الوطنية المطبقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد وصلت الدراسة إلى عدد من النتائج بعد تقييم إستراتيجية الهيئة في إعداد المعيار كان أهمها، الإشارة إلى أن الهيئة لم تقم بدراسة كافية لجميع معلومات حول المتطلبات والاحتياجات المحاسبية لفئة متنوعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصا المستوى الدولي، مع إشارة بأن هذه المعيار الدولي للتقارير المالية لم يراعي البيئة القانونية والاجتماعية والاقتصادية في مختلف الدول يعاب على هذه الدراسة، أنها لم تقم بتحليل المتطلبات والاحتياجات المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر دولية.

ثالثا: (Final Report of the Survey on the IFRS for SMEs among German SMEs Berlin 2010)

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى ملائمة IFRS FOR SMESمع معايير المحاسبة الألمانية فكان عبارة

عن استبيان لعدد كبير من المؤسسات في ألمانيا ما إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حاجة لتطبيق المعيار الدولي بتكليف إثنين من الباحثين ، الدكتور "بريجيت إيرل" من جامعة بامبرغ، والأستاذ الدكتور "إكسيل هالر" جامعة ريجنسبرج، للقيام بهذه الدراسة للحصول على تغطية أوسع وأعلى من نتائج هذه الدراسة هي :

- تم إعتماد معايير تصنيف مؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل تصنيف IFRS.

- يجب توفير معلومات محاسبية قابلة للمقارنة على المستوى الدول؛

- يمكن مطالبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات القادمة تطبيق المعيار الدولي الخاص بها.

المطلب الثالث : مقارنة الدراسة بالدراسات السابقة .

سنتطرق في هذا المطلب إلى ومقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة ومحاولة استخراج كل من أوجه التشابه وأوجه الإختلاف

1- أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة نلاحظ أن جميعها تناولت بيئة دراسة واحدة وهي المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، كما سعت أغلب الدراسات إلى الوصول إلى نفس الهدف وهو معرفة مدى ملائمة المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع النظام المحاسبي المالي وإمكانية العمل بها في بيئات مختلفة، ونلاحظ إعتماد جل الدراسات على الإستبانة كأداة لجمع البيانات في الجانب التطبيقي.

2- أوجه الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

أ – من حيث المكان والزمان: تمت الدراسة الحالية في ورقلة في سنة 2016 بينما تمت الدراسات السابقة في بيئة أجنبية وعربية من سنة 2008 إلى غاية 2014.

ب – من حيث العينة: تناولت الدراسة الحالية حوالي 50 عينة موزعة بين مكاتب المحاسبية بالإظافة إلى المحاسبين و المسيرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما الدراسات السابقة تناولت عينات أكبر من حجم العينة الموزعة.

ج – من حيث الإشكالية: هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق معطيات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقصي وجهة نظر المحاسبين والمسيرين في هذه المؤسسات، أما الدراسات السابقة تناولت متغيرات مختلفة نذكر منها: تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤ.ص.م، واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤ.ص.م، إمكانية العمل بالمعيار المحاسبي الدولي على المستوى الدولي ... إلخ.

خاتمة الفصل:

لقد سلطنا الضوء من خلال هذا الفصل على الأدبيات النظرية فتم التطرق لمجموعة من المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنظام المحاسبي المالي ومعيار التقاريير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث أن قيام بتبني نظام محاسبي يتوافق مع البيئة الإقتصادية والمالية الدولية هو من متطلبات الضرورية في العصر الحالي، ولكن المشكل المطروح ليس في النظام في حد ذاته وإنما في تطبيقه على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لازم التنظيم المحاسبي باستمرار تطورات المحيط الذي تمارس فيه المؤسسات نشاطها ، بداية بتطبيق المخطط المحاسبي الوطني الذي حضي فيه كل من التخطيط والجباية بمكانة هامة، إلى تغيير هذا المخطط مع تغير عناصر المحيط الاقتصادي الجزائري على إثر الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في سبيل التحول إلى اقتصاد السوق والسعي في الاندماج في الاقتصاد الدولي، إذ أصبح إصلاح النظام المحاسبي الجزائري أمرا ضروريا من أجل مسايرة الممارسة المحاسبية لكافة المستجدات التي تعرفها الجزائر على كل المستويات، وعلى هذا الأساس أصبحت المؤسسات الجزائرية ، ومن بينها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي وذلك ابتداء من سنة 2010، هذا النظام تم إعداده وفق المعايير الدولية يستجيب لتلك المتطلبات ويساعد على استقلالية المؤسسات عن التشريعات الجبائية التي كانت تسيطر على محتوى القوائم المالية.

تمهيد :

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف المسطرة في المذكرة قمنا بتدعيم الجانب النظري للدراسة بجانب أخر ميداني تمثل في استمارة استبيان وجهت لمعدي القوائم المالية في المؤسسات ومرجعها في المكاتب المحاسبية في ولاية ورقلة وقد تم اختيار هذا النوع من الدراسة الميدانية وعدم إجراء دراسة تطبيقية في إحدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لاعتقادنا أنها الأنسب والأصلح في معالجة هذا الموضوع وعلى أساس الإجابات والنتائج المستخرجة منها سيتم إثبات أونفي فرضيات البحث، والتي كانت كما يلي:

- إلى أي مدى إمكانية تطبيق معطيات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

- اختبار فرضيات البحث والوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة.

على أساس هذا سنحاول الإجابة على الإشكالية من خلال المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: الإجراءات المنهجية ومراحل إعداد الاستبيان.

- المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج الاستبيان.

المبحث الأول : الإجراءات المنهجية ومراحل إعداد الإستبيان .

من أجل معرفة والوقوف على دراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سعينا في بحثنا هذا إلى اعتماد أسلوب التحري المباشر باستخدام أداة الاستبيان والتي تعد من بين أهم الأدوات المتعلقة بمعرفة الآراء للظواهر، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بعرض أساليب جمع البيانات ومنهجية الدراسة والتعريف بها.

بالإضافة إلى مجتمع وعينة الدراسة المستهدفة .

المطلب الأول : حدود ومجتمع الدراسة .

أولا : تتمثل حدود الدراسة في ما يلي :

1- الحدود الزمنية

تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة الممتددة بين شهر أفريل وماي من سنة 2016 .

2- الحدود المكانية

اشتملت الدراسة الإستبيانية منطقتين هما:

ولاية ورقلة.

ثانيا : يتمثل مجتمع الدراسة في ما يلي:

حرصنا في اختيار مجتمع الدراسة الميدانية إلى اللجوء لأفراد تكون لهم الخبرة العلمية والعملية في موضوع بحثنا يمكن حصر مجتمع الدراسة في فئتين:

الفئة الأولى: المهنيين المعتمدين المسجلين في جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبيين و محافظي الحسابات و المحاسبيين المعتمدين.

الفئة الثانية: العاملين في مجال المالية و المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاعين العام و الخاص.

بعد إعداد استمارة الاستبيان بالشكل النهائي الموضح في الملحق، شملت عملية توزيعه مختلف عناصر العينة المذكورة سابقا، كما اعتمدنا في توزيعه ونشره على عدة أطراف أهمها:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة .

- إيداع الاستمارات على مستوى مكتب أمانة بعض المؤسسات .

- الحصول على الإجابة بشكل مباشر، أثناء اللقاء الأول مع الفرد المستجوب.

- إعادة الاتصال بالفرد مرة ثانية لاستلام الإجابة.

- الاتصال بالزملاء الذين إستعل بهم دوريا لاستلام استمارة الاستبيان.

الجدول2-1: الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان

البيان	عدد الإستمارات
عدد الإستمارات الموزعة	**50**
عدد الإستمارات المستلمة	**41**
عدد الإستمارات الملغاة	**10**
عدد الإستمارات الصالحة	**31**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على استمارات الاستبيان

المطلب الثاني : هيكل الإستبيان وفرضياته.

تضمنت إستمارة الإستبيان " 26" سؤالا موزعة على ثلاثة أقسام رئيسة من أجل الوصول إلى الإجابة الواضحة و الدقيقة للمستجوبين، فقد اعتمدنا على عدة أنواع من الأسئلة كما يلي:

- **القسم الأول** : يتضمن الأسئلة العامة المتضمنة النوعية عن أفراد العينة من السؤال (1 – 4) .

- **القسم الثاني** : تتضمن أسئلة عامة حول المؤسسة من السؤال (5 – 9) .

- **القسم الثالث** : تضمن هذا القسم الأسئلة المتعلقة بالإجابة على الفرضيات وقسم إلى أربعة محاور هي :

1- تضمن هذا المحور الأسئلة الخاصة بالفرضية الأولى حول واقع تطبيقSCF في الممارسات المحاسبية بالمؤسسات ال .ص.و .م، و احتوى على 05 أسئلة.

2- تضمن هذا المحور الأسئلة المتعلقة بالفرضية الثانية مدى تلبية النظام المحاسبي المالي لجميع احتياجات المؤسسة، حيث خصصنا له 4 أسئلة.

3- تضمن هذا المحور الأسئلة المتعلقة بالفرضية الثالثة المتمثلة في مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين الممارسات المحاسبية للمؤسسة، و احتوى على 04 أسئلة.

4- تضمن هذا المحور الأسئلة المتعلقة بالفرضية الرابعة المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث احتوى على 04 أسئلة.

المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج الاستبيان

سنقوم في هذا المبحث بعرض نتائج الاستبيان التي تم الحصول عليها ومحاولة تحليل بياناتها:

المطلب الأول: معالجة عينة الدراسة

الفرع الأول: النتائج المتعلقة بالبيانات العامة لعينة الدراسة.

أولا: الجنس

الشكل رقم2-1: توزيع المشاركين حسب الجنس

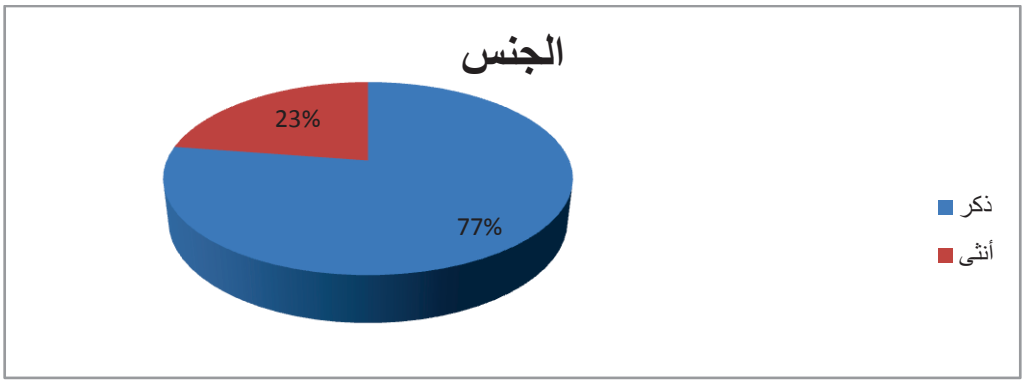

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج SPSS

بلغت نسبة المشاركين من الذكور77 % من إجمالي المشاركين، في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث 23 %، وهذا بسبب احتكار الذكور لهذه المهنة في الجزائر، أن إلا هذه النسبة من الذكور تعتبر قليلة بالمقارنة بالسنوات السابقة مما يفسر بداية ظهور منافسة النسوة في المهنة والتي جاءت لتطور دور المهنة في حد ذاتها.

ثانيا: السن

الشكل رقم 2-1: توزيع المشاركين حسب السن

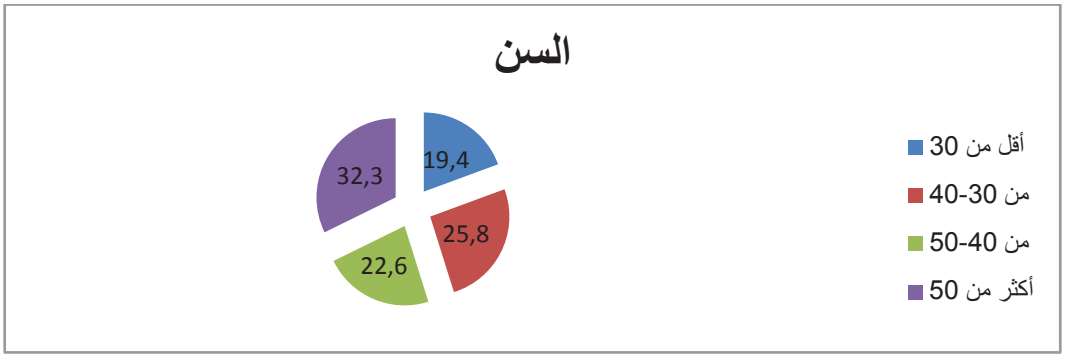

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

تم تقسيم العينة المستجوبة إلى أربعة فئات عمرية، إذ نجد تباين بين أعمار أفراد هذه العينة فعلى العموم، نجد النسبة الأكثر مركزة عند الفئة الرابعة (أكثر من 50 سنة) بنسبة فاقت 32 % تليها الفئة الثانية (من 30-40 سنة) بنسبة 25.8 %، وثالثا نجد الفئة الثالثة (40-50 سنة) بنسبة 22.6 %، وفي الأخير توجد الفئة الأولى (أقل من 30 سنة) بنسبة 19.4 %.

ثالثا: الشهادة العلمية

جدول 2-2 : توزيع العينة حسب الشهادة

المؤهل	التكرار	النسبة
ليسانس	23	%74.2
ماستر	3	%9.7
ماجستير	1	%3.2
دكتوراه	2	%6.5
شهادة أخرى	2	%6.5
المجموع	31	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن أكبر نسبة من أفراد العينة هي نسبة 74% للأفراد الحائزين على شهادة الليسانس تليها نسبة الحاصلين على شهادة ماستر بنسبة 9.7%، ثم الدكتوره والشهادات الأخرى بنسبة بلغت 6.5 %، وأخيرا نسبة 3.2% للحاصلين على شهادة الماجستير.

نفسر التركيز الكبير على الحاصلين على شهادة ليسانس بحكم أننا إعتمدنا في الدراسة على المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات (محاسبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ، هذه الرتبة المهنية تشترط ليسانس في المحاسبة للحصول عليها.

رابعا: المهنة أو الوظيفة

الشكل رقم 2-2: توزيع المشاركين حسب المهنة

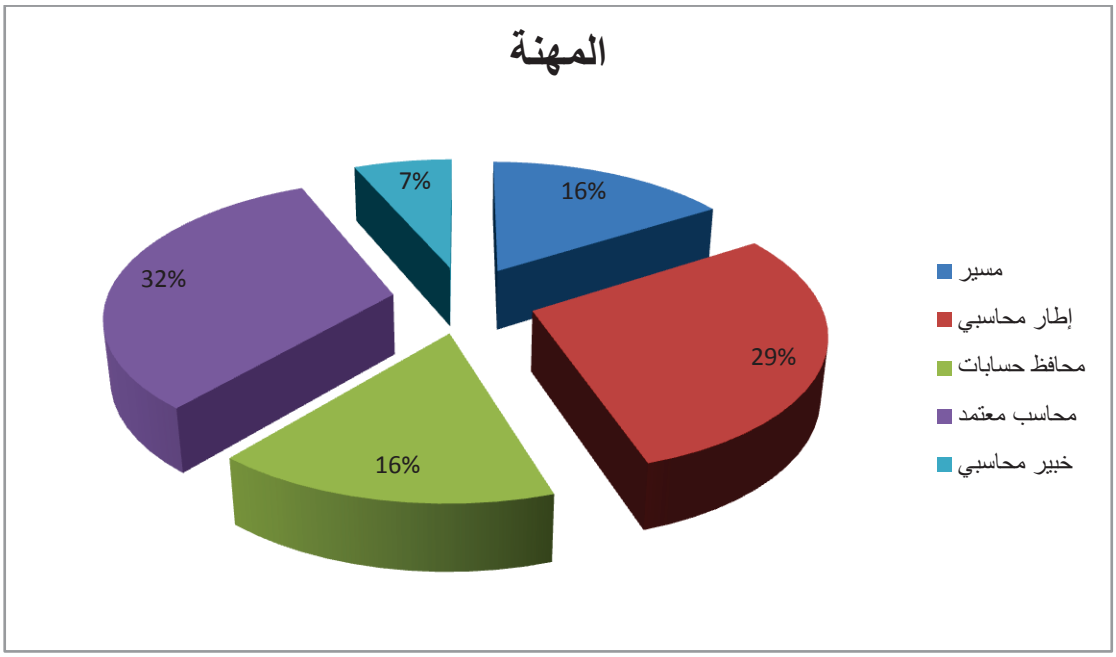

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

يوضح لنا الشكل توزيع النسب حسب المستوى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة، ونلاحظ أن نسبة محاسب معتمد بلغت 32%، تليها نسبة 29 % لمحافظي الحسابات، فيما نجد نسبة المسيرين والإطارات المحاسبية بلغت 16 %، بينما بلغت نسبة محافظي الحسابات 7%.

خامسا: الخبرة المهنية

الشكل رقم2-3: توزيع المشاركين حسب الخبرة المهنية

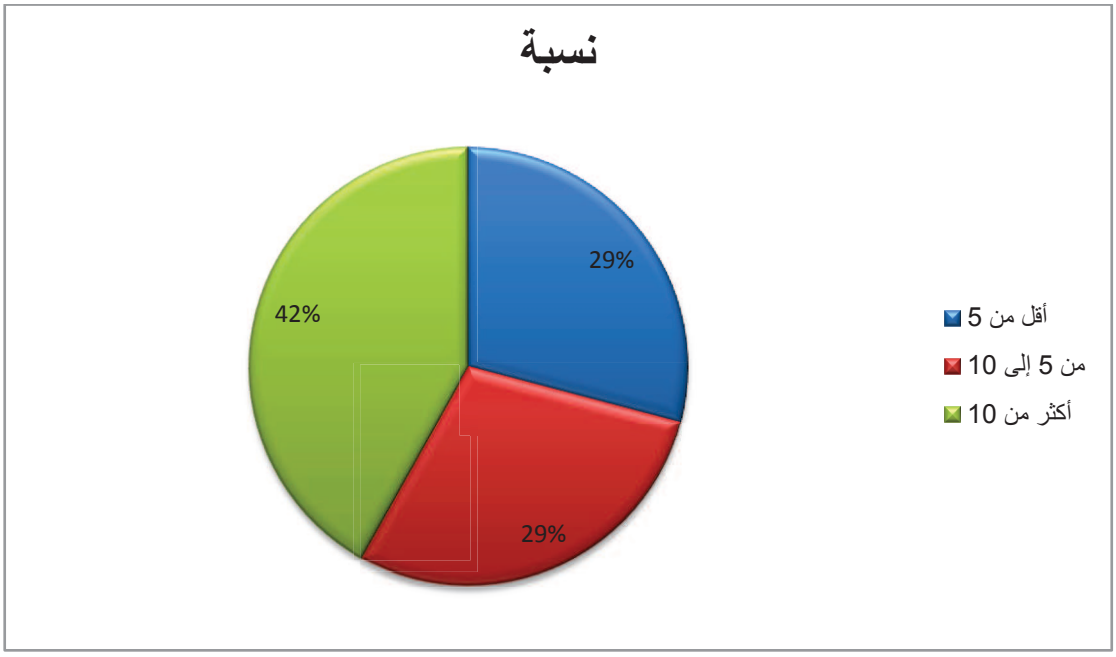

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

بالنسبة إلى متغير الخبرة نجد أن ما يقارب 42 % الذين تتوفر لديهم الخبرة أكثر من 10 سنوات وأغلبهم محاسبين معتمدين ومحافظي حسابات، أما بالنسبة لأراء العينة ذو الخبرة من 5 إلى 10 سنوات هي 29 %، بينما الأراء الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات فيمثلون نسبة 29 % معظمهم طلبة ليسانس يعملون مسيير أو إطارات محاسبية في مؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سادسا: قطاع النشاط

جدول 2-3 : توزيع العينة حسب قطاع النشاط

النسبة	التكرارات	قطاع نشاط
71%	22	خاص
25.8%	8	عام
3.2%	1	مختلط
%100	31	المجموع

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

بلغت نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة محل الدراسة 71 %، بينما تنتمي 25.8 % من المستجوبين إلى القطاع العام، أما المستجوبين الذين ينتمون إلى القطاع المختلط 3.2%.

يمكن أن نفسر هذه النسبة الكبيرة للقطاع الخاص للسياسة التي اعتمدتها الجزائر في السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن الإصلاحات وسياسة خصخصة المؤسسات.

الفرع الثاني: النتائج المتعلقة بالبيانات العامة لمؤسسات الدراسة

أولا: النشاط المؤسسة

شكل 2-4 : توزيع العينة حسب قطاع النشاط

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

يبين لنا الشكل أعلاه توزيع النسب حسب نشاط المؤسسة لأفراد عينة الدراسة، ونجد أن نسبة نشاط الصناعي قدرت ب29% ويليها نشاط التجاري ب 19 % وبلغت نسبة النشاط الخدمات 52 %.

ثانيا: الشكل القانوني للمؤسسة

الشكل رقم2-5: توزيع الشكل القانوني للمؤسسات

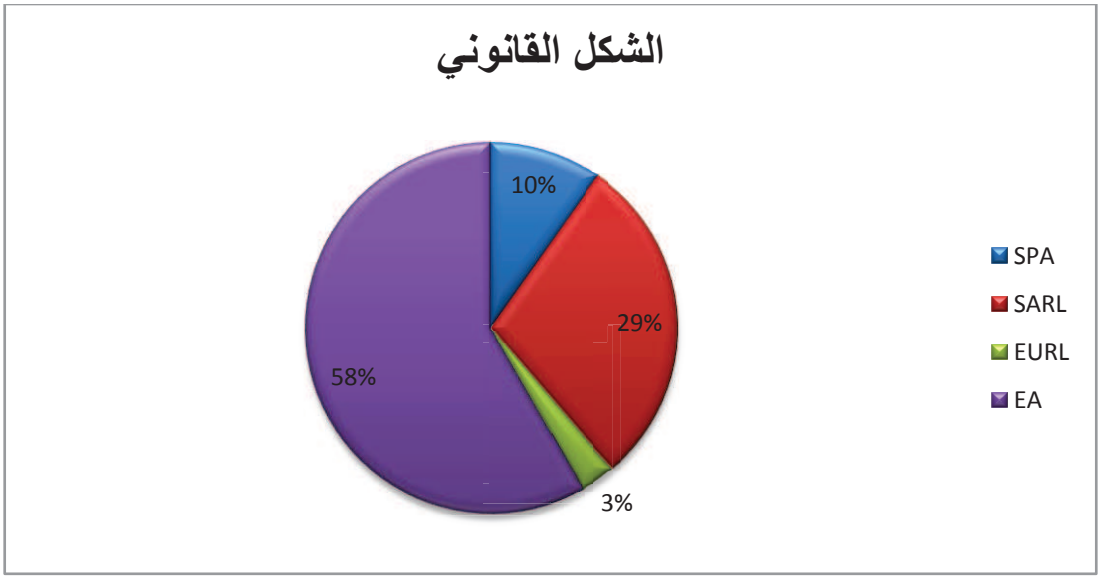

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

أخذ شكل المؤسسات الفردية أكبر نسبة ب 58 %، يليها شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL) بنسبة 29 %، بينما أخذ شركة المساهمة (SPA) نسبة 10 %، أخيرا أخذ شكل المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة (EURL) نسبة 3 %،يفسر التمركز الكبير لأفراد العينة في المؤسسات الفردية باعتبارها الشكل الأكثر رواجا في ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وحتى في غيرها من الدول.

ثالثا: عدد العمال

الشكل رقم 2-6: توزيع نسبة العمال

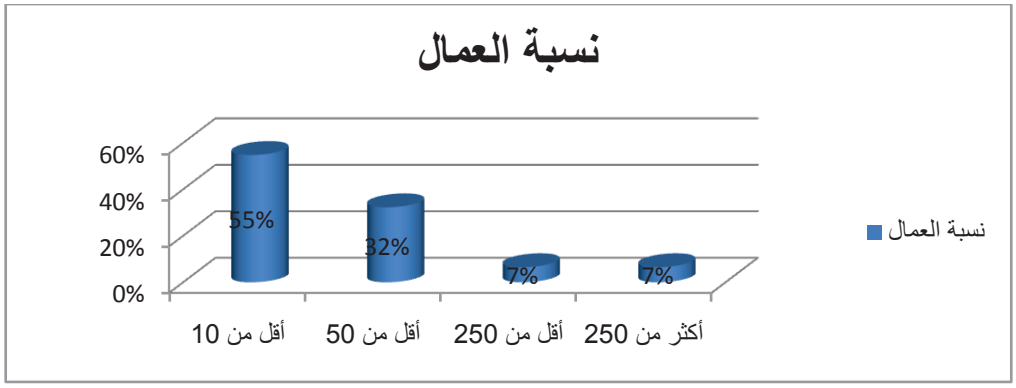

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

يشير الشكل أعلاه إلى أن المؤسسات التي يعمل لديها 10 عمال على الأكثر بلغت نسبتها 55%، وبنسبة للمؤسسات التي عدد عمالها أقل من 50 عامل بلغت نسبتها 32%، أما عن المؤسسات التي عدد عمالها أقل من 250 وأكثر من 250 بلغت نسبتها 7%.

يفسر هذا التوزيع تنوع تقسيم المؤسسات بين الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

رابع:رقم الأعمال

الشكل رقم2-7: توزيع نسبة رقم الأعمال

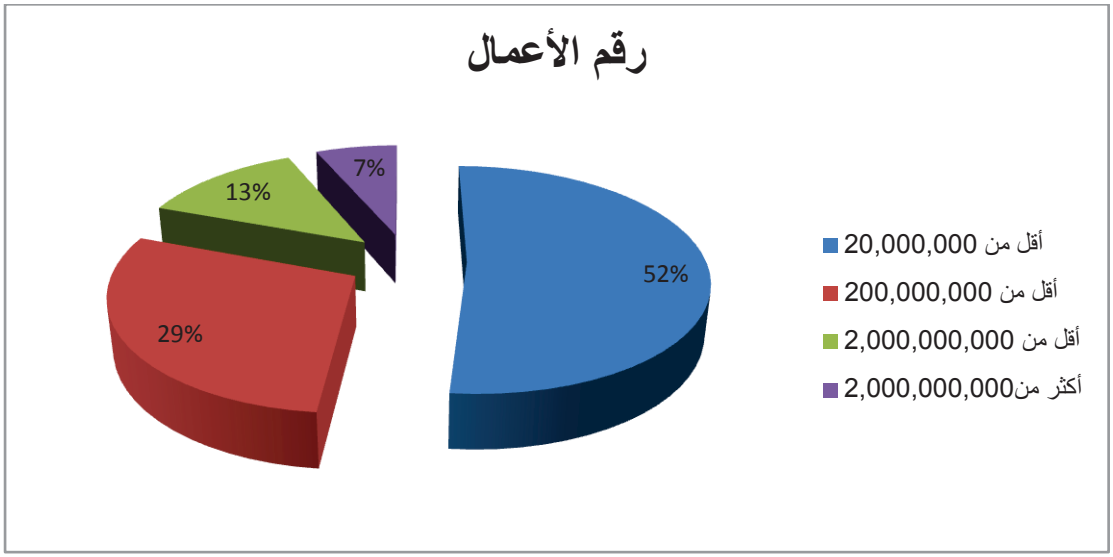

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

يبين لنا الشكل توزيع النسب حسب رقم أعمال لأفراد عينة الدراسة، ونجد أن نسبة رقم أعمال لأقل من20.000.000 دج هي 52%، تليها نسبة 29 % للمؤسسات التي يقل رقم أعمالها أقل من 200.000.000 دج، ونجد نسبة 13% للمؤسسات التي يقل رقم أعمالها 2.000.000.000 دج، وأقل نسبة ب7 % للمؤسسات التي رقم أعمالها يقدر أكثر من 2.000.000.000 دج.

المطلب الثاني : تحليل محاور الإستبيان

الفرع الأول: تحليل نتائج أسئلة المحور الأول:

يتناول هذا المحور واقع تطبيق SCF في الممارسات المحاسبية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد خصصنا له أربعة أسئلة رئيسية كما يلي:

1. هل تقوم مؤسستكم / شركتكم بتطبيق النظام المحاسبي الماليSCF :

جدول 2-4 : توزيع أفراد العينة حسب تطبيقهم ل SCF

البيان	التكرار	النسبة
نعم	31	%100
لا	0	%00
دون جواب	0	%00
المجموع	31	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

بلغت نسبة المؤسسات التي تقوم بتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF (100%)، وهذا يفسر التزام المؤسسات بتطبيق نص المادة 02 من القانون11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الذي ألزم المؤسسات بتطبيق جميع أحكام وقواعد هذا النظام، أما بخصوص السنة التي تم البدء فيها بتطبيق هذا النظام فكانت كالأتي:

الشكل رقم2-8: توزيع أفراد العينة حسب سنة تطبيق ل SCF

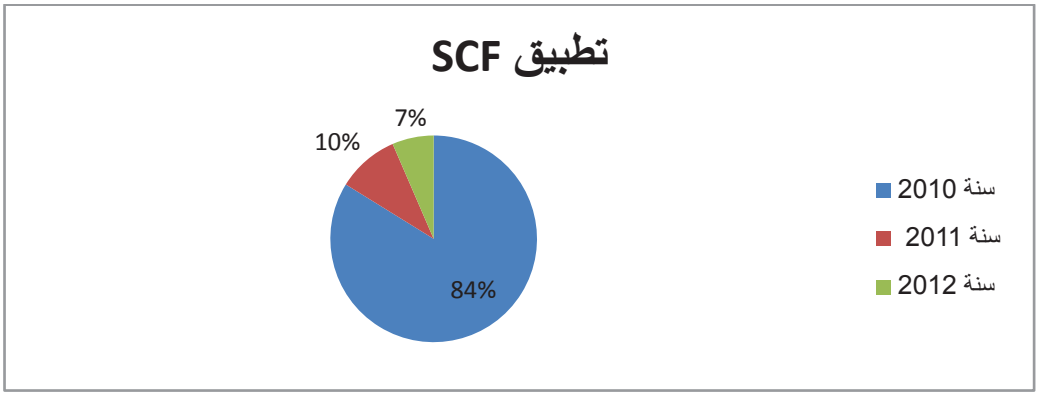

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

بلغت نسبة المؤسسات المطبقة للنظام المحاسبي المالي سنة 2010 (84%)، في حين نجد نسبة المؤسسات التي قامت بتطبيق سنة 2011 (10%)، ونسبة (7%) للمؤسسات التي قامت بتطبيق سنة 2012.

تأكد هذه النتائج مدى صحة الجزء الأول من السؤال، والتزام المؤسسات بتطبيق النظام المحاسبي المالي سنة2010 ، أما نسبة الإجابات التي قامت بتطبيق سنة 2011 و سنة 2012 فيرجع الجواب لأن المؤسسات حديثة المنشأ.

2.من يقوم بتحضير القوائم المالية للمؤسسة:

جدول 2-5 : توزيع أفراد العينة حسب الجهة المعدة للقوائم المالية

البيان	التكرار	النسبة
محاسب داخلي	4	%12.9
محاسب خارجي	16	%51.6
بالتنسيق معا	11	%35.5
المجموع	31	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

قدرت أعلى نسبة ب 51.6% للمؤسسات التي تعتمد على محاسب خارجي في تأدية مختلف الخدمات المحاسبية، بينما بلغت نسبة المؤسسات التي تعتمد على محاسب داخلي ومحاسب خارجي معا 35.5%، كما نجد نسبة 12.9% للمؤسسات التي تعتمد على محاسب داخلي.

يفسر ارتفاع نسبة المؤسسات التي تعتمد على محاسب خارجي لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفضل تجنب الاعتماد على المحاسب الداخلي للتقليل من تكاليفها، أما المؤسسات التي تقوم بالتنسيق بين المحاسب الداخلي والخارجي معا تعتبر مؤسسات لديها ثقافة محاسبية متطورة، أما المؤسسات التي تعتمد على محاسب داخلي فهي مؤسسات غير مستقلة.

3. هل تطلع باستمرار على آليات النظام المحاسبي الماليSCF :

الشكل رقم 2-9: توزيع أفراد العينة حسب نسبة الإطلاع على آليات SCF

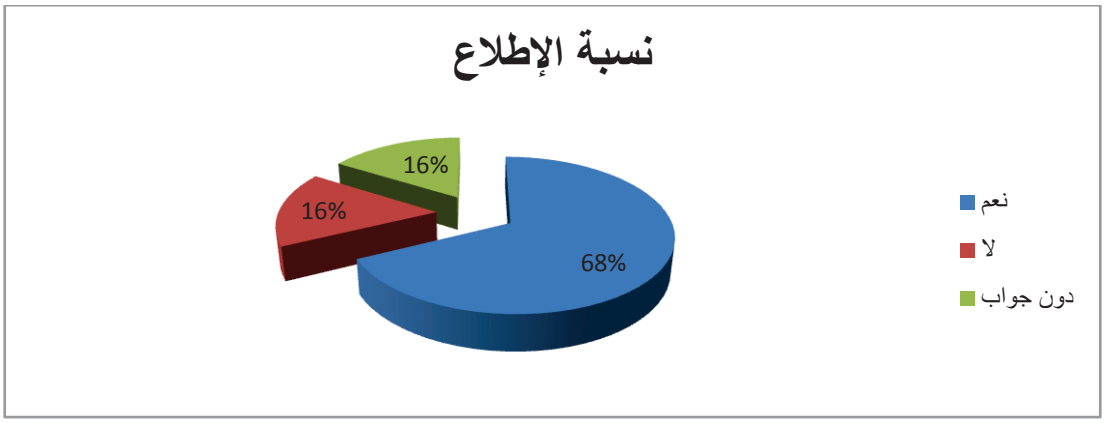

بلغت نسبة الإجابات بنعم فيما يخص مدى الإطلاع على آليات النظام المحاسبي المالي باستمرار 68 %، أما الإجابات التي كانت لا وبدون جواب بلغت نسبتها 16 % بالتساوي، نجد أن أغلبية العينة لديها إطلاع على النظام المحاسبي المالي بحكم أن هذا النظام ملزم التطبيق من طرف الدولة وفق القانون 11/07.

4. نسبة إطلاعك على النظام المحاسبي المالي:

جدول 2-6 : توزيع أفراد العينة حسب نسبة الإطلاع

البيان	التكرارات	النسبة
كثيرا	**11**	**%35.5**
أحيانا	**12**	**%38.7**
نادرا	**8**	**%25.8**
المجموع	**31**	**%100**

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

فيما يخص سؤال نسبة الإطلاع على النظام المحاسبي المالي فقد بلغت نسبة الإجابة ب كثيرا 35.5%، أما نسبة الإجابة ب أحيانا 38.7%، فيما نجد الإجابة نادرا بنسبة 25.8%.

يفسر هذا التوزيع النسبي بين الإجابات(كثيرا، أحيانا، نادرا)، وجود مشاكل على مستوى الفهم والإلمام الجيد بالنظام المحاسبي المالي وخاصة بالمستجدات التي جاء بها، والاعتقاد بان النظام المحاسبي المالي ما هو إلى تغيير على مستوى أرقام الحسابات التي كانت ضمن المخطط المحاسبي الوطني.

5. هل عملت مؤسستكم / شركتكم على إقامة أو المشاركة في دورات تكوينية تحضيرا لتطبيق النظام المحاسبي المالي فيها:

جدول 2-7 : توزيع أفراد العينة حسب نسبة المشاركة في دورات تكوينية

البيان	التكرارات	النسبة
نعم	**18**	**%58.1**
لا	**12**	**%38.7**
بدون جواب	**1**	**%3.2**
المجموع	**31**	**%100**

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

كانت نسبة الإجابة بنعم 58.1%، بينما بلغت الإجابة بلا نسبة 38.7%، أما الذين تحفظوا عن الإجابة 3.2%

تظهر هذه النتائج ضرورة وأهمية تلقي تكوين في النظام المحاسبي المالي، وذلك نظرا للقواعد والأحكام المستجدة فيه، وتتطلب دراية ومعرفة بها، أما بالنسبة للأفراد الذين كانت إجاباتهم بلا يمكن أن يرجع السبب للتكلفة الباهظة لهذه الدورات التكوينية.

بالنسبة للجزء الثاني للسؤال والمتمثل في كيفية التحضير للنظام المحاسبي المالي كانت الإجابات الأتي:

الشكل رقم2-10: توزيع أفراد العينة حسب التكوين

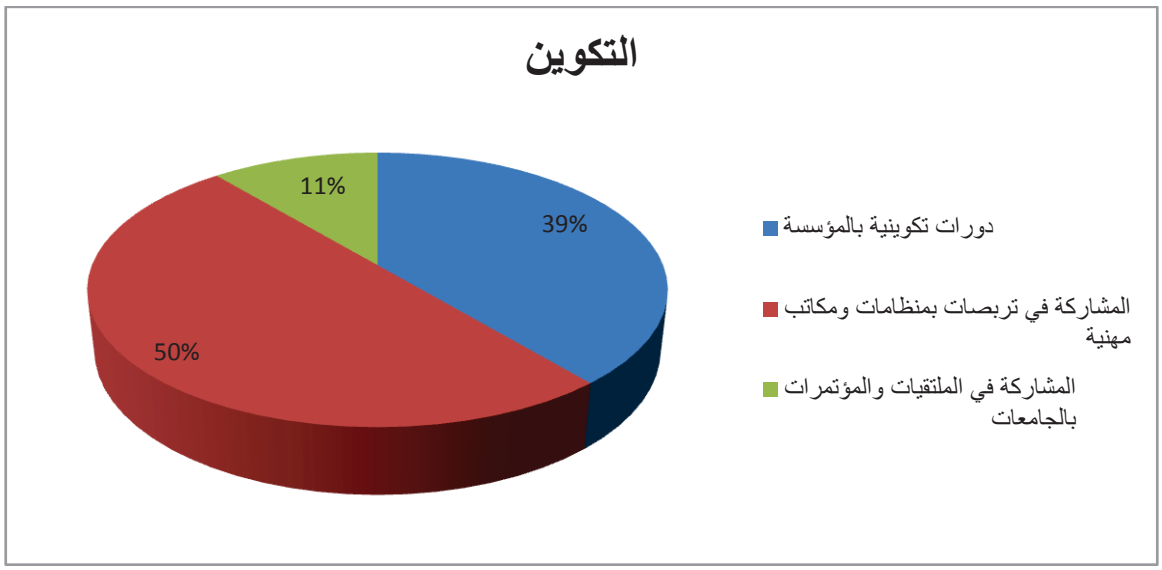

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

50% من أفراد العينة تم تكوينهم عبر دورات تكوينية بالمؤسسة، و 39% قاموا بالمشاركة في تربصات بمنظمات ومكاتب مهنية، بينما نجد11% استفادوا من المشاركة في الملتقيات والمؤتمرات الجامعية.

الفرع الثاني: تحليل نتائج أسئلة المحور الثاني

يتناول هذا المحور مدى تلبية النظام المحاسبي المالي لجميع احتياجات المؤسسات، وخصصنا له أربعة أسئلة رئيسية كما يلي:

1. هل تعتقد أن النظام المحاسبي المالي مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتقد ما نسبته 87% من أفراد العينة أن النظام المحاسبي المالي مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما نجد نسبة6% يرونه أنه غير مناسب، فيما تحفظت 6% عن الإجابة.

في الجزء الثاني من السؤال إذا كان الجواب بنعم إلى ما يعود ذلك، كانت النسبة الأكبر للاقتراح الثاني وهو زيادة شفافية الإفصاح المحاسبي ب 55.5%، بينما حصل الاقتراح الأول والمتمثل في تحسين القياس المحاسبي المالي على نسبة 29.6%، ونجد 14.8%

قاموا باختيار الإجابة الثالثة وهي تحسين جودة المعلومات المحاسبية، فيما تجاهل أفراد العينة الاقتراح الرابع المتمثل في فتح محيط المؤسسة على السوق المالي.

الشكل رقم2-11: توزيع أفراد العينة حسب ملائمة النظام المحاسبي المالي للمؤ.ص.م

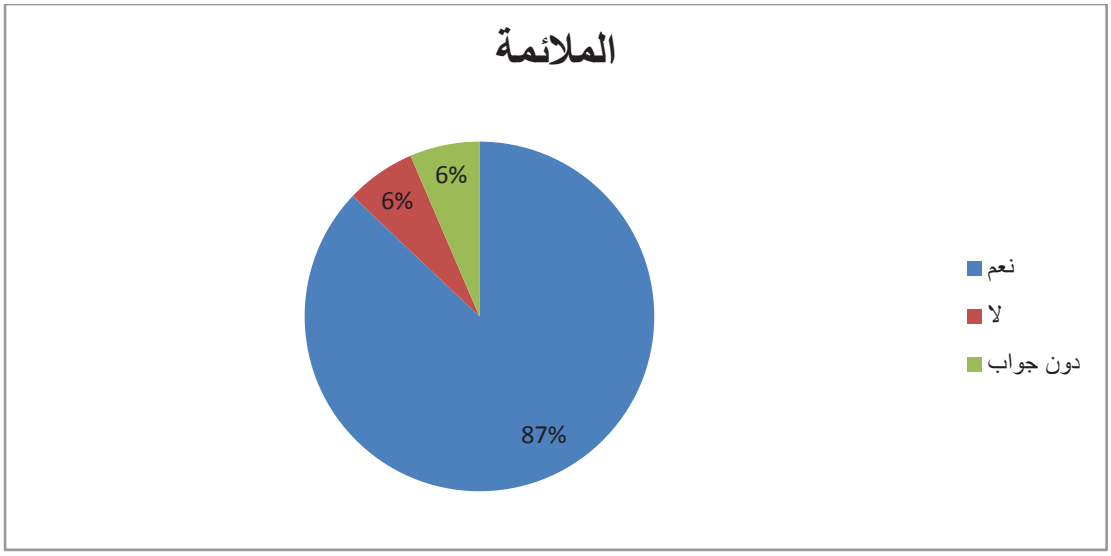

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

جدول 2-8 : توزيع أفراد العينة حسب نسبة المشاركة في دورات تكوينية

البيان	التكرار	النسبة
تحسين القياس المحاسبي	8	%29.6
زيادة شفافية الإفصاح المحاسبي	15	%55.5
تحسين جودة المعلومة المحاسبية	4	%14.8
فتح محيط المؤسسة على السوق المالي	0	%0.00
المجموع	27	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

2. هل قامت مؤسستكم / شركتكم بتطبيق جميع أحكام و قواعد النظام المحاسبي المالي:

جدول 2–9: توزيع أفراد العينة حسب نسبة تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي

البيان	التكرار	النسبة
نعم	15	%48.3
لا	6	%19.4
دون جواب	10	%32.3
المجموع	31	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

كانت الإجابات على الجزء الأول من السؤال حول تطبيق جميع أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي على النحو التالي:

- 48.3% من أفراد العينة قاموا باختيار الإجابة نعم؛
- 32.3% من أفراد العينة امتنعوا عن الإجابة؛
- 19.4% من أفراد العينة قاموا باختيار الإجابة لا، هذا نظرا لعدة أسباب سنتطرق إليها في الجزء الثاني من السؤال.

الشكل رقم2–12: توزيع أفراد العينة حسب الاختيارات

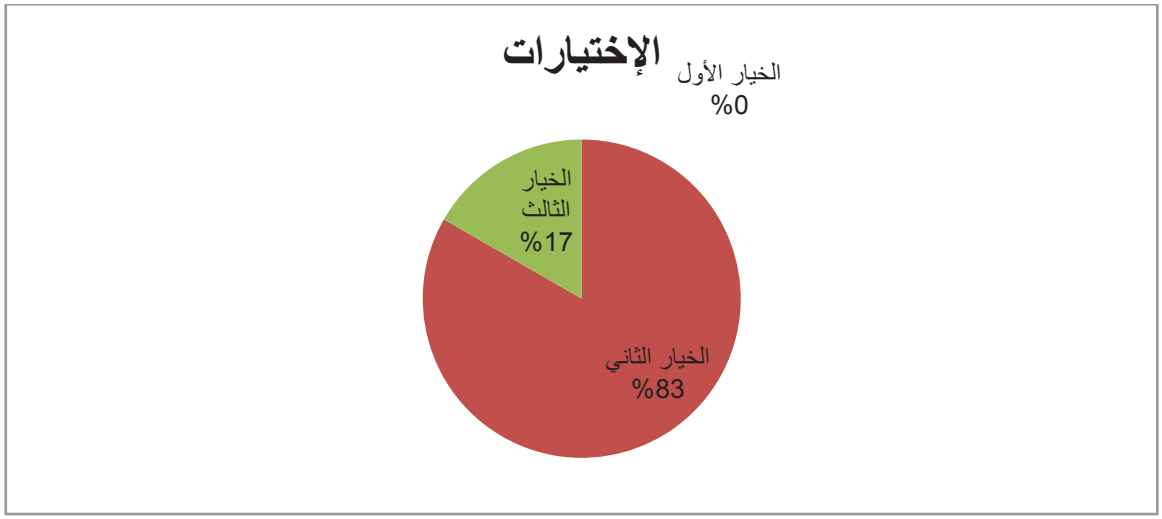

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

أما فيما يخص الجزء الثاني من السؤال حول سبب عدم تطبيق جميع الأحكام والقواعد النظام المحاسبي المالي، ترى نسبة83% من أفراد العينة أن السبب يرجع إلى عدم وجود قنوات اتصال مع الهيئات المشرفة على تطبيق النظام المحاسبي المالي، أما نسبة17%

فأرجعت سبب ذلك إلى غموض في نصوص النظام المحاسبي المالي.

3. في رأيك هل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تقدم صورة وفّية عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة:

الشكل رقم 2–13: توزيع أفراد العينة حسب الآراء

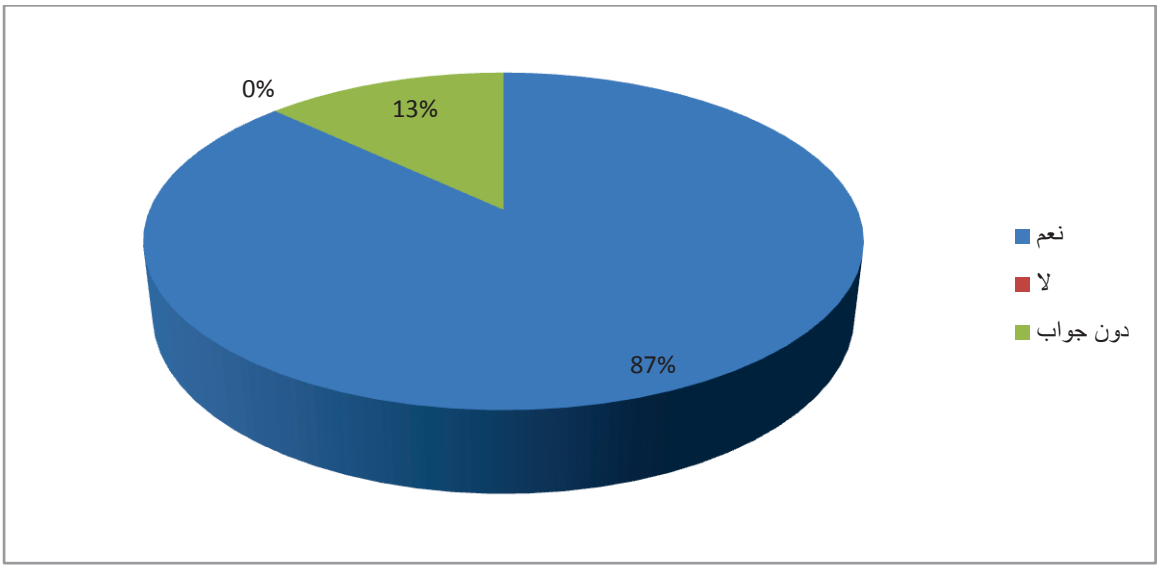

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

فيما يتعلق بالجزء الأول من السؤال عن إذا ما كانت القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تقدم صورة وفية عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة كانت نسبة الإجابة بنعم 87%، بينما اختارت نسبة 13% الإجابة بدون جواب، ونجد إنعام نسبة اختيار الإجابة بلا.

أما في ما يخص الجزء الثاني من السؤال كالأتي:

جدول 2– 10 : توزيع أفراد العينة حسب نسبة الاختيارات

البيان	التكرار	النسبة
الخيار الأول	**10**	**%37**
الخيار الثاني	**9**	**%33**
الخيار الثالث	**8**	**%30**
المجموع	**27**	**%100**

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

حصل الاختيار الأول المتعلق بالتنوع في منظومة الإفصاح المحاسبي على نسبية 37%، بينما الاختيار الثاني عن تحسن وتعدد بدائل القياس المحاسبي حصل على نسبة **33**%، ونجد نسبة **30**% للخيار الثالث لأمثليه طرق واعتبارات عرض القوائم المالية.

4. يتلاءم تطبيق النظام المحاسبي المالي مع الإمكانيات والاحتياجات المادية والمالية لمؤسستكم:

الشكل رقم2-14: توزيع أفراد العينة حسب الملائمة

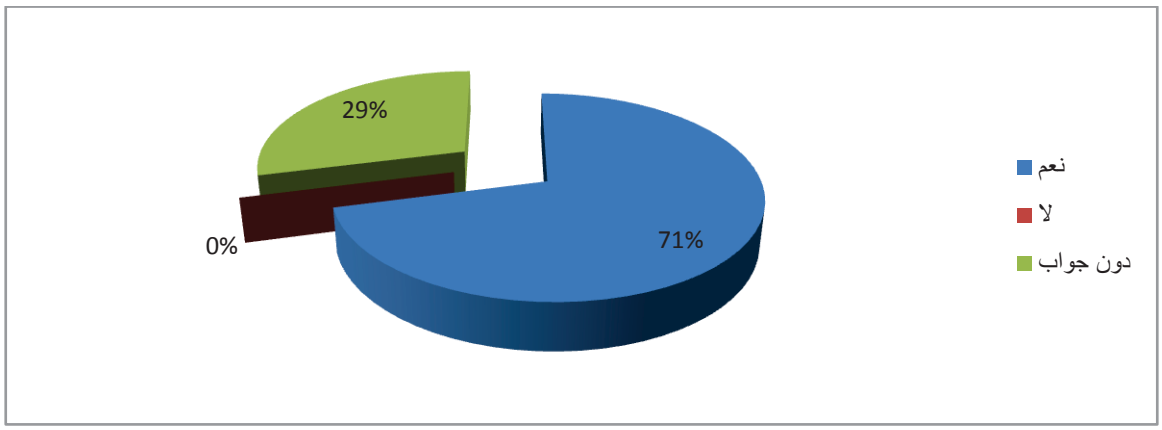

يرى 71% من أفراد العينة أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يتلاءم مع الإمكانيات والاحتياجات المادية المالية للمؤسسات، بينما نجد نسبة 29% من أفراد العينة تحفظوا عن الإجابة، فيما انعدمت الإجابة بلا.

الفرع الثالث: تحليل نتائج أسئلة المحور الثالث

يتناول هذا المحور مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين الممارسات المحاسبية، حيث خصصنا أربعة أسئلة رئيسة كما يلي:

1. ساهم تطبيق SCF في توفير متطلبات و احتياجات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة:

الشكل رقم 2-15: توزيع أفراد العينة حسب نسبة مساهمة تطبيق SCF في توفير متطلبات واحتياجات المستخدمين

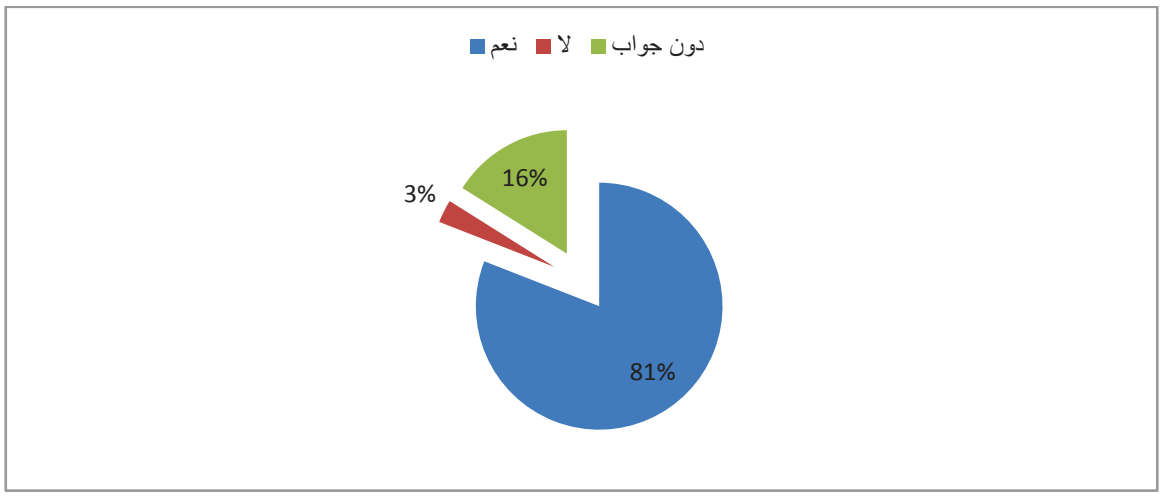

بالنسبة للجزء الأول من السؤال حول مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في توفير متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة، يعتقد 81% من أفراد العينة أنه قام بتوفير احتياجات مستخدمي القوائم المالية، بينما نجد نسبة3% من أفراد العينة يرون غير ذلك، فيما تحفظت نسبة 16% عن الإجابة.

في الجزء الثاني من السؤال المخصص لإفراد العينة الذين كانت إجابتهم بنعم عن صور مساهمة تطبيقSCF في توفير متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية كانت إجاباتهم كالأتي:

جدول 2-11 : توزيع أفراد العينة حسب نسبة صور مساهمة تطبيق SCF في توفير المتطلبات

البيان	التكرارات	النسبة
زيادة المعاملات التجارية	5	%20
تحسن الأداء المالي للمؤسسة	13	%52
زيادة مصادر تمويل المؤسسة	7	%28
المجموع	25	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

نسبة 52% من الأفراد المستجوبين التي كانت إجاباتهم بنعم يرون أن صور مساهمة تطبيقSCF في توفير متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية هو التحسن الملحوظ على مستوى الأداء المالي للمؤسسة، فيما نجد نسبة28% يعتقدون أن التطبيق ساهم في زيادة مصادر تمويل المؤسسة، بينما 20% زيادة في المعاملات التجارية للمؤسسة.

2. هل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري(SCF) أدى إلى زيادة شفافية حسابات مؤسستكم:

الشكل رقم2-16: توزيع أفراد العينة حسب نسبة الشفافية

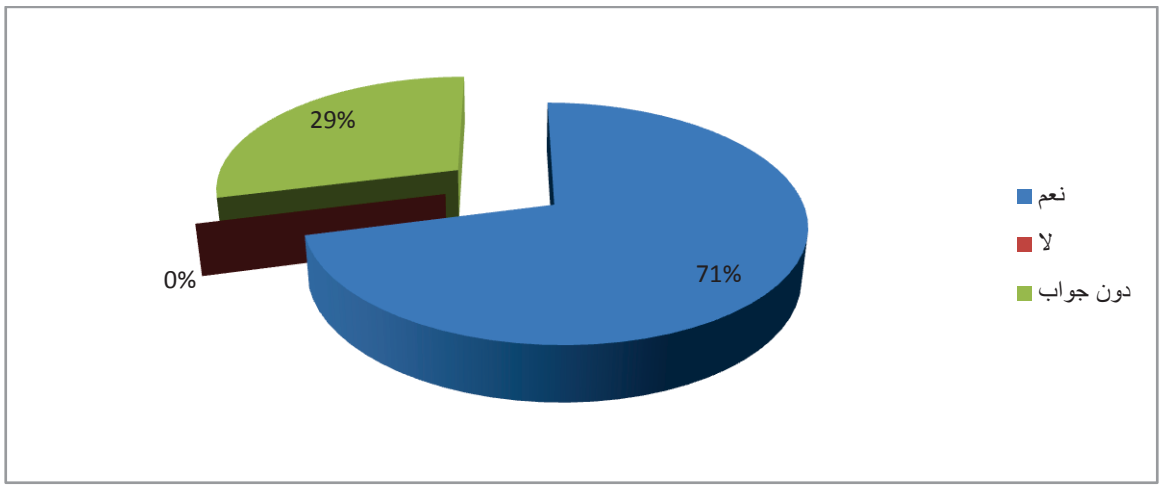

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

بالنسبة للسؤال حول هل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) أدى إلى زيادة شفافية حسابات مؤسستكم،بلغت نسبة الإجابة بنعم 71%، في حين أن نسبة الإجابة بلا كانت منعدمة، بينما نجد نسبة الامتناع عن الإجابة بلغت29%.

ويمكن أن نفسر النسبة الكبيرة للإجابة نعم أن النظام المحاسبي المالي ومنذ تطبيقه أدى إلى زيادة النزاهة والشفافية، وأصبحت وسيلة مهمة لإظهار الأخطاء ومحاسبة مرتكبيها.

3. حسب رأيك هل أدى تطبيق النظام المالي SCF إلى القضاء على نقائص المخطط المحاسبي الوطني:

الشكل رقم2-17: توزيع أفراد العينة حسب نسبة القضاء على نقائص المخطط المحاسبي الوطني

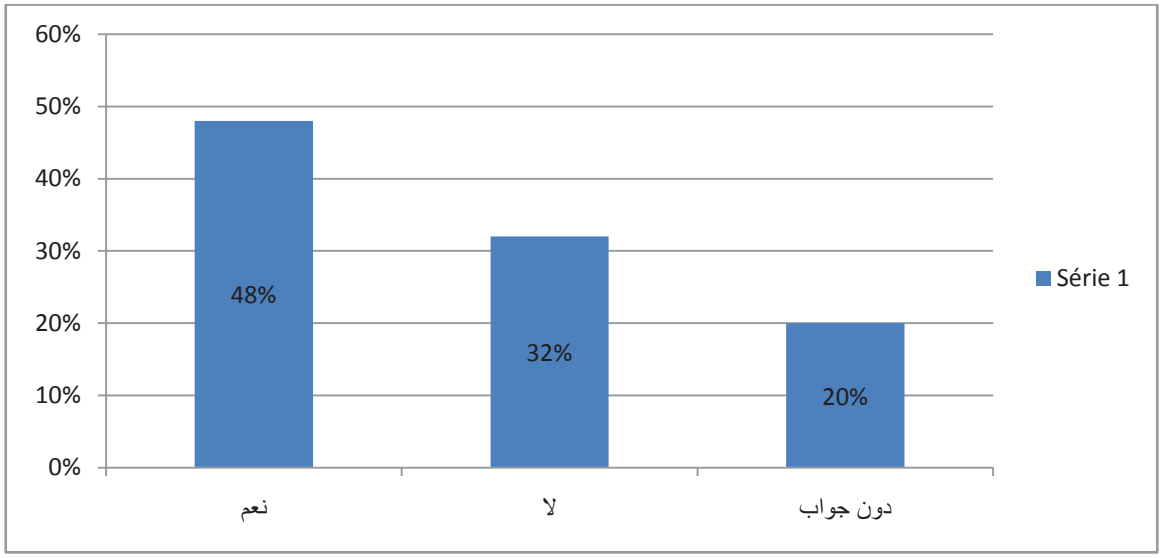

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

فيما يخص السؤال المتعلق بقضاء النظام المحاسبي المالي SCF على نقائص المخطط المحاسبي المالي وفي الجزء الأول من السؤال، بلغت نسبة الإجابة بنعم 48%، أما نسبة الإجابة بلا بلغت 32%، كما نجد نسبة 20% امتنعت عن الإجابة.

أما بخصوص الجزء الثاني من السؤال و المتعلق بخيارات الأفراد حول فيما تتمثل نقائص المخطط المحاسبي الوطني كنت الإجابات كما يلي:

جدول 2- 12 : توزيع أفراد العينة حسب نسبة النقائص

البيان	التكرارات	النسبة
لا يستجيب لمتطلبات المعايير المحاسبة الدولية	5	**%33**
لا يفي بالمتطلبات الحديثة للاقتصاد الوطني	9	**%60**
نقائص أخرى	**1**	**%7**
المجموع	15	**%100**

نسبة 60% من أفراد العينة يعتقدون أن نقائص المخطط المحاسبي الوطني تمثلت في كونه لا يفي بالمتطلبات الحديثة للاقتصاد الوطني، أما نسبة 33% يرون أنه لا يستجيب لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، فيما نجد 7% وجدوا نقائص أخرى.

4. هل واجهتكم مشاكل أو صعوبات عند تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF :

الشكل رقم2-18: توزيع أفراد العينة حسب نسبة مواجهتهم مشاكل أو صعوبات عند تطبيقSCF

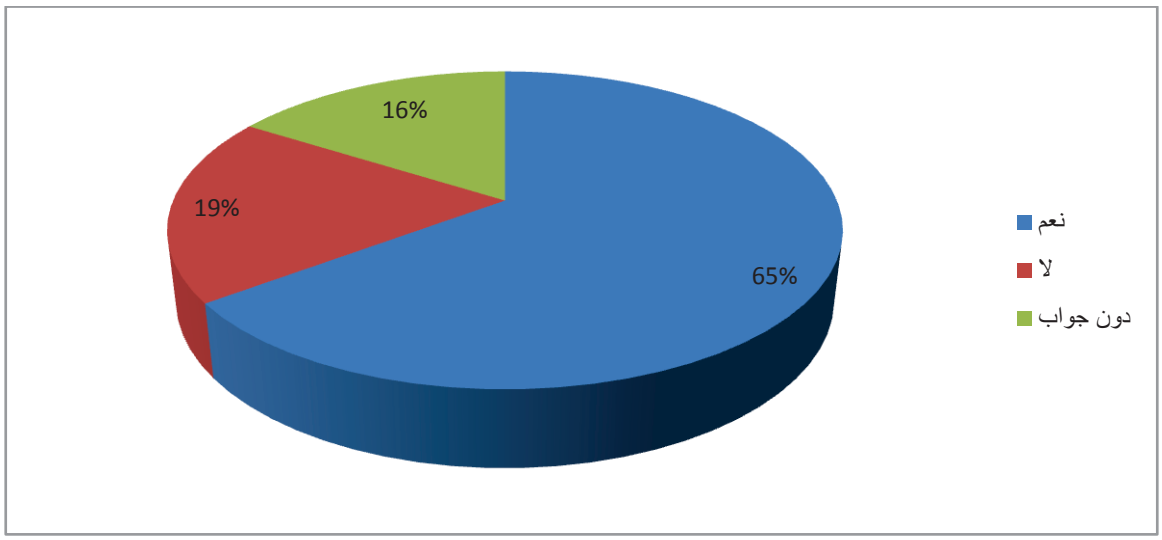

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

فيما يخص السؤال المتعلق بمواجهة مشاكل وصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي وفي جزئه الأول، كانت نسبة الإجابة بنعم 65%، أما نسبة الإجابة بلا فكانت 19%، في حين نجد نسبة 16% أعرضت عن الإجابة.

في الجزء الثاني من السؤال حول فيما تتمثل هذه الصعوبات كانت الأجوبة كالأتي:

جدول 2- 13 : توزيع أفراد العينة حسب نسبة الصعوبات

البيان	التكرار	النسبة
الخيار الأول	5	%24
الخيار الثاني	7	%33
الخيار الثالث	8	%38
صعوبات أخرى	1	%5
المجموع	21	**%100**

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

فيما يخص الجزء الثاني من السؤال وفيما يتعلق بخيارات الأفراد حول صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي فنسبة38% من أفراد العينة يرون أن تلك الصعوبات والمشاكل تتعلق بتصنيف عناصر القوائم المالية، وخصوصا الميزانية التي تقتضي تصنيف عناصر الأصول والخصوم إلى عناصر جارية و أخرى غير جارية، بينما نجد نسبة33% يرون الصعوبات متمثلة في تقييم عناصر القوائم

المالية وخاصة في ظل غياب سوق مالي نشط يتم الرجوع إليه لتقييم هذه العناصر،كما نجد نسبة24% يعتقدون وجود مشاكل على مستوى المعالجات المحاسبية، أما نسبة 5% يرون وجود مشاكل أخرى.

– الفرع الرابع: تحليل نتائج أسئلة المحور الرابع

يتناول هذا المحور المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث خصصنا أربعة أسئلة رئيسة كما يلي:

1. هل أنت مطلع على المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الشكل رقم2–19: توزيع أفراد العينة حسب نسبة إطلاعهم على المعيار الدولي

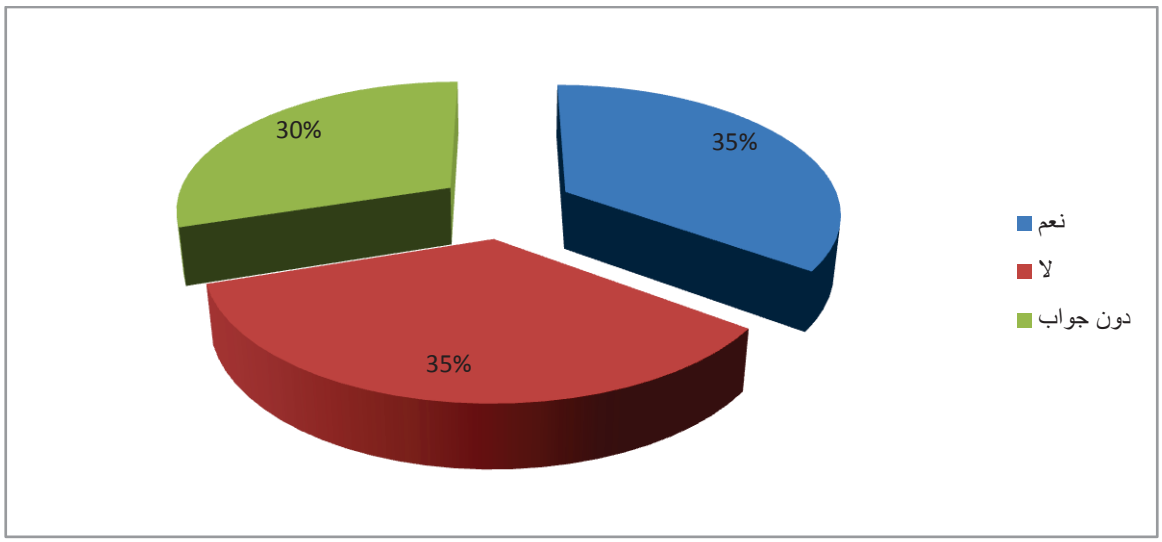

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

فيما يخص السؤال المتعلق بمدى الإطلاع على SMEs for IFRS فقد عبرت نسبة 35% على عدم إطلاعهم على هذا المعيار، بينما 30% تحفظوا عن الإجابة، ونجد 35% أكدوا إطلاعهم على هذا المعيار.

ما يفسر هذا التوزيع في كون أن هذه المعايير أصبحت سارية المفعول بداية من جويلية2009.

2. ماهي عدد مرات إطلاعك على المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بخصوص السؤال حول عدد مرات الإطلاع على المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اختار أفراد العينة الجواب نادرا بنسبة 48%، فيما نجد نسبة 42% من أفراد العينة يقومون بإطلاع على المعيار أحيانا، بينما نجد 10% فقط من أفراد العينة على إطلاع جيد بهذا المعيار، كما هو موضح في الجدول أسفله.

ويفسر هذا التوزيع النسبي بعدم الفهم والإلمام الجيد بهذا المعيار.

جدول 2– 14 : توزيع أفراد العينة حسب نسبة الإطلاع على المعيار

البيان	التكرارات	النسبة
الخيار الأول	15	%48
الخيار الثاني	13	%42
الخيار الثالث	3	%10
المجموع	31	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

3. هل ترى أن تبني المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

الشكل رقم2–20: توزيع أفراد العينة حسب نسبة رأيهم في تبني المعيار الدولي

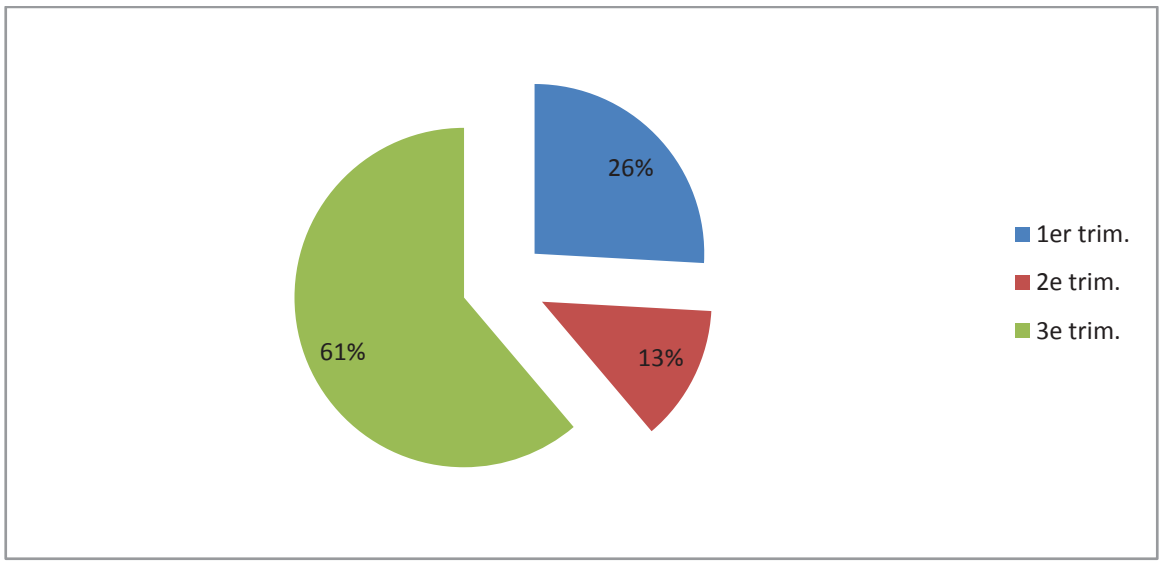

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

فيما يخص السؤال حول هل تبني المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي جزئه الأول نجد نسبة 26% من أفراد العينة اختارت الإجابة بنعم، بينما 13% كانت إجابتهم بلا، فيما نجد النسبة الأكبر 61% للذين تحفظوا عن الإجابة لجهل أغلب أفراد العينة بمضمون SMEs for IFRS.

في الجزء الثاني من السؤال إذا كانت الإجابة بنعم فما هو سبب ذلك كانت الإجابات كما هو موضح في الجدول:

جدول 2– 15 : توزيع أفراد العينة حسب نسبة رأيهم في تبني المعيار الدولي

البيان	التكرار	النسبة
الخيار الأول	1	%12.5
الخيار الثاني	6	%75
الخيار الثالث	1	%12.5
غير ذلك	/	/
المجموع	8	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

ترى 3/4من أفراد العينة أن تبني المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نظرا لكونه يزيد من شفافية الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما نجد 12.5% من أفراد العينة يعتقدون أن المعيار الدولي يغطي مشاكل القياس المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بينما 12.5% يرون أنه يتلاءم مع إمكانيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4. هل ترى أنه من الضروري تحيين النظام المحاسبي المالي SCF حتى يتلاءم مع المعيار الدولي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

الشكل رقم2–21: توزيع أفراد العينة حول رأيهم في تحيين SCF

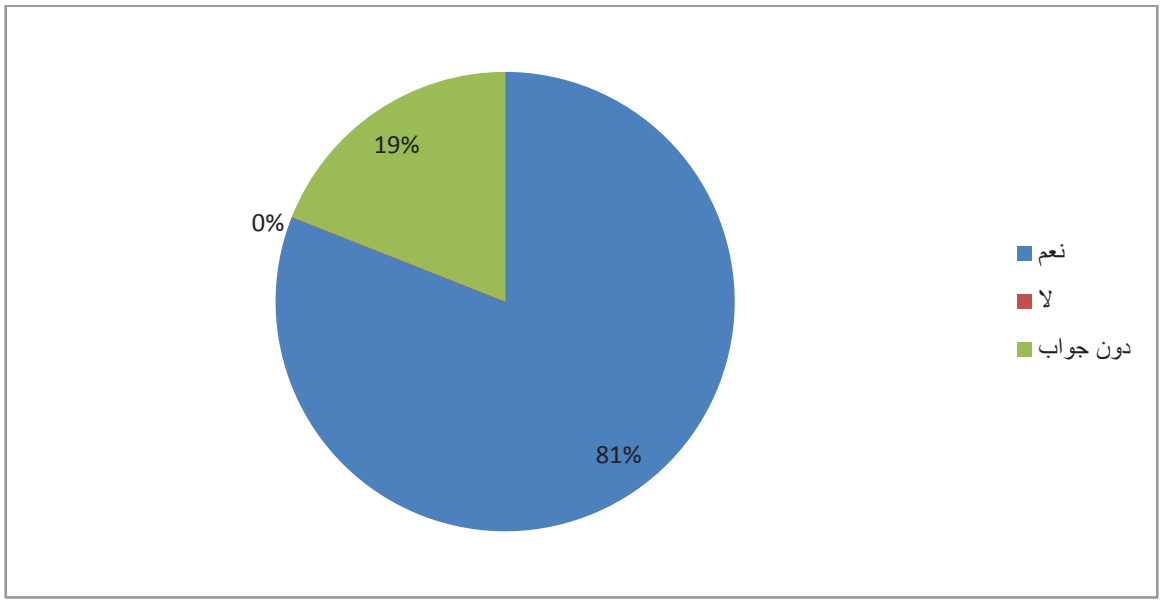

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

بخصوص الجزء الأول من السؤال حول ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي SCF حتى يتلاءم مع المعيار الدولي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كانت الإجابة بنعم 81%، فيما انعدمت الإجابة بلا، في حين نجد نسبة 19% تمنعت عن الإجابة.

في الجزء الثاني من السؤال الأول فلماذا حسب رأيك يجب التحيين، وحصلنا على إجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 2– 16 : توزيع أفراد العينة حسب نسبة رأيهم في تحيين SCF

البيان	التكرار	النسبة
الخيار الأول	**6**	%24
الخيار الثاني	**6**	%24
الخيار الثالث	**11**	%44
الخيار الرابع	**2**	%8
المجموع	**25**	**%100**

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

فيما يخص الجزء الثاني من السؤال نجد نسبة 44% من أفراد العينة يعتقدون أن تحيين النظام المحاسبي يوفر جودة عالية من البيانات المحاسبية للمقارنة بين المؤسسات المختلفة، فيما نجد نسبة 24% للاختيارين الأول والثاني المتمثلين فيما يلي:

– تحسين المقارنة بين حسابات المستخدمين؛

– تعزيز الثقة في حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بينما حصل الخيار الرابع على نسبة 8% والمتمثل في الحد من التكاليف الكبيرة من الحفاظ والالتزام بالمعايير العامة.

ما يفسر هذا التوزيع هو أن تهتم الدولة بتحيين نظامها المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs for IFRS) وهذا نظرا لأهمية هاته المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث : مشاكل الدراسة .

رغم أهمية الإستبيان كأداة للإستقصاء في إختبار صحة الفرضيات ومعرفة وجهات نظر الفئات المستهدفة وبالرغم من حصولنا و استلامنا لحجم معين من الاستمارات 31 استمارة، سمحت لنا باعتمادها في الدراسة وفق الأساليب الإحصائية الملائمة ، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض المشاكل و الصعوبات التي إعترضتنا خلال مرحلة استلام إجابات أفراد العينة و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– تزامن وقت توزيع الاستبيان مع فترة إعداد الميزانيات الختامية وهذا ما أدى إلى صعوبة في قبول الاستمارات؛

- التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة برفضهم استلام لاستمارة الاستبيان على الإطلاق؛

- تماطل بعض أفراد العينة في الإجابة على الاستبيان رغم زياراتنا المتكررة من اجل استرجاع الاستمارة؛

- صعوبة الدخول إلى بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الوصول إلى العاملين في مصالحها المحاسبية و المالية قصد تسليمهم استمارة الاستبيان و الحصول على آرائهم و هي المعني الأول بتطبيق النظام المحاسبي المالي؛

- وجود بعض أفراد العينة في مناطق جغرافية بعيدة عن موقع الطالب.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة الميدانية هو:

– أصبح النظام المحاسبي المالي SCF ساري المفعول منذ سنة 2010 في جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة، وقد سبق تطبيقه إعداد دورات تكوينية للتعريف به؛

– هناك إجماع من طرف أفراد العينة على أن النظام المحاسبي المالي يلبي أغلب احتياجات المؤسسة، وأنه سيزيد من شفافية الإفصاح المحاسبي، كما يحسن القياس المحاسبي نظرا للخصائص النوعية التي يتطلبها في عرضه للقوائم المالية ولكن كل ذلك إذا تم تهيئة الأرضية اللازمة لتطبيقه؛

– أغلب أفراد العينة يلتزمون بجميع القواعد والأحكام التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي SCF وهذا راجع لعدة أسباب ولعلى أهمها، أن الممارسة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدأت تدريجيا تستند للنظريات والأحكام التطبيقية؛

– توجد بعض المشاكل والصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث واجه أفراد العينة صعوبات تتعلق بتصنيف عناصر القوائم المالية، وكذا تقييم بعض عناصر الميزانية وهذا لعدم وجود سوق مالي يمكن من خلاله تقييم هذه العناصر؛

– هناك إجماع من طرف أفراد العينة على ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي SCF مع المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs.

قمنا في هذه الدراسة بتسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حاولنا معالجة الإشكالية المطروحة والمتمثلة في معرفة مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في هذه المؤسسات، وهل تتوافق بيئة هذه المؤسسات مع متطلبات هذا النظام أم لا، وهذا من خلال الفصلين الذين تناولنهما في الدراسة.

في الواقع قامت الجزائر بالإعتماد على تطبيق النظام المحاسبي المالي على جميع المؤسسات ، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا أمر غير عملي، فمعظم هذه المؤسسات عانت من مشاكل وصعوبات جراء تطبيق هذا النظام الذي لم يأخذ خصوصيتها بعين الاعتبار، فضلا عن العديد من الإجراءات وقواعد التقييم التي جاء بها هذا النظام لم تطبق أساسا حتى في المؤسسات الكبيرة.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية ولعل أبرزها خلق مناصب الشغل والقضاء على البطالة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، فكانت الحاجة إلى معلومات مالية و محاسبية خاصة بهذه المؤسسات لمختلف الفئات والأطراف المستخدمة لها، فكان للمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs الدور في هذا باعتبار لغة المعيار موحدة لا تخدم طرف واحد أو دولة واحدة أو إقليم محدد وإنما ذو طابع دولي لتزويد الأطراف المعنية بالمعلومات المالية و المحاسبية

حيث يعتبر IFRS for IFRS فرصة حقيقية للدول النامية من اجل تحقيق أهدافها المحاسبية ومن ثم الاقتصادية بأقل تكلفة وفي أقصر وقت، خاصة الدول التي وجدت نفسها في حيرة بين رغبتها في تطبيق المعايير وبالتالي الاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات التطبيق بسبب خصوصية أسواقها واقتصادها

نتائج إختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة النظرية و الميدانية، توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

بالنسبة للفرضية الأولى:" يلبي النظام المحاسبي المالي الإحتياجات المحاسبية لجميع المؤسسات بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، فقد تبين لنا من خلال دراسة الموضوع أن الفرضية قد تحققت فغالبية أفراد العينة قد أجمعوا على اعتبار أن النظام المحاسبي المالي مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبررين ذلك بأنه يؤدي بذلك إلى زيادة شفافية الإفصاح المحاسبي وتحسين القياس المحاسبي.

كما أنا القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تقدم صورة وفية عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ، إضافة إلى أنه يتلاءم مع الإمكانيات والاحتياجات المادية والمالية للمؤسسة.

بالنسبة للفرضية الثانية: " يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين الممارسات المحاسبية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، فقد تبين لنا من خلال دراسة الموضوع أن الفرضية قد تحققت فأغلبية أفراد العينة قد أجمعوا على أنه:

– ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في توفير متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية مبررين إجابتهم بتحسن الأداء المالي للمؤسسة، وزيادة مصادر التمويل في المؤسسة؛

– ساهم النظام المحاسبي المالي في زيادة شفافية حسابات المؤسسة بحيث أصبح وسيلة مهمة لإظهار الأخطاء المرتكبة؛

– أدى إلى القضاء على نقائص المخطط المحاسبي الوطني المتمثلة في أنه لا يفي بالمتطلبات الحديثة للاقتصاد الوطني، ولا يستجيب للمعايير المحاسبية الدولية.

بالنسبة للفرضية الثالثة: " توجد بعض المعوقات والصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي بصورة شاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، فقد تحققت هذه الفرضية من خلال إجابات أفراد العينة كانت أبرز الصعوبات تتمثل في تطبيق جميع أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي نظرا لعدم وجود قنوات اتصال مع هيئات المشرفة على تطبيق النظام المحاسبي المالي، والمشاكل تتعلق بتصنيف وتقييم عناصر القوائم المالية.

بالنسبة للفرضية الرابعة: " يقوم النظام المحاسبي المالي بتبسيط الممارسات المحاسبية وفق ما جاء في المعاير الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، فقد تباينت أراء العينة بين مؤيد ورافض حول التكيف مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية وكذا جاهزية البيئة الجزائرية سواء كان مؤسسات أو مهنيين.

نتائج الدراسة:

- ✓ النظام المحاسبي المبسط سهل من حيث التطبيق و غير معقد و بالتالي تكلفة المنفعة اكبر من التطبيق؛
- ✓ تطبيق النظام المحاسبي المالي أثار ايجابية على البيئة المحاسبية الجزائرية من الناحية النظرية لكن تبقى فعاليته رهن الواقع و الوقت؛
- ✓ بظهور المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما هو إلا دليل على أهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الدولي و المحلي؛
- ✓ إن النظام المحاسبي جاء بنظرة مختلفة عن سابقه و مبادئه تركز على الجانب المال والاقتصادي بدل الجانب الجبائي لتوفير معلومات ملائمة للمستثمرين بالدرجة الأولى؛
- ✓ تطلبت محاولة تطبيق النظام المحاسبي المالي تكاليف على جميع المستويات للمؤسسة والدولة والمحاسب.

التوصيات:

- ❖ العمل على تعديل النظام المحاسبي المالي بجعله نظام مرن يتناسب و يتطور مع حجم المؤسسة (نظام كامل للمؤسسات الكبيرة و نظام اقل تعقيد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نظام بسيط للمؤسسات المصغرة)؛
- ❖ ضرورة الإهتمام بتطوير المعارف وخبرات المحاسبين والمهنيين والتي من شأنها أن تساهم في ترقية الممارسات المحاسبية والعمل على التجسيد الفعال للنظام المحاسبي المالي؛
- ❖ الاستعانة بخدمات الخبراء والمحاسبين المتمكنين من النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية لمواجهة الصعوبات المتعلقة بالممارسات المحاسبية، وتصنيف وتقييم القوائم المالية؛
- ❖ الاستفادة من تجارب وخبرات الدول في تطبيق المعيار الدولي للتقاريير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ تفعيل السوق المالي في الجزائر من خلال تشجيع المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصغيرة والمتوسطة للانضمام في البورصة؛
- ❖ عقد ورشات عمل و دورات تكوينية يحضرها أصحاب ومسيري هذا النوع من المؤسسات و مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان المحاسبي، بهدف إلى توعيتهم بأهمية المعلومات المحاسبية.

آفاق الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بالاعتماد على الإستبيان الموجه لإفراد العينة المذكورة سلفا، إلا أن هذه الدراسة أنجزت في حدود إمكانيات الطالب، لهذا فإن القيام بدراسة موسعة للعينة بما في ذلك دراسة ميدانية لمعرفة واقع تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من التحكم في عمليات تطبيق النظام المحاسبي المالي المبسط، ولتحديد أدق الصعوبات التي تواجهها خلال هذه العمليات واقتراح الحلول المناسبة.

تظهر أثناء معالجة إشكالية البحث العديد من الجوانب والإشكالات الجديرة بالبحث فيها ومنها:

- اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على اتخاذ القرار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. نبيل جواد، "**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME des Gestion** "، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ، ط1، 1428هـ /2007م، ص 86.

2. رابح خوني، رقية حساني" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**"، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2008،ص.ص 44-45.

3. محمد وجيه بدوي، **تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخرجين**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مارس 2004، ص 10.

4. سيد سالم عرفة، "**الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 1432/ هـ 2011م، ص64 -65.

ثانيا: البحوث الجامعية:

1. لزهر العابد، "**إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، جامعة قسنطينة، 2012.

2. سلطاني محمد رشيد،" **التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (واقعة ، أهمية وشروط تطبيقه)**" ، حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2006، ص41.

3. عثمان لخلف،" **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها– دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

4. سعداني محمد السعيد "**مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس،2014.

ثالثا: المقالات

1. ميسر إبراهيم، "**المشروعات الصغيرة بحوث محكمة منتقاة**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، (مصر) 2010، ص 12- 13.

رابعا: وقائع تظاهرات علمية

1. رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، "**قراءة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في 2009**"، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2011 – 2010، جامعة بومرداس، الجزائر.

2. سليمان ناصر، محسن عواطف،" **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**" ، الملتقى الدولي الأول حول، الاقتصاد الإسلامي واقع ورهانات المستقبل غرداية، الجزائر 23/24 فيفري 2011.

3. خالد ادريس – مايو عبد الله "**قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" مع تفصيل لبعض المعايير التي تناسب البيئة الاقتصادية في الجزائر- جامعة الوادي – يومي05 و 06 ماي 2013.

4. غدير أحمد سليمة مداخلة بعنوان" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وأفاق**"، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادى يومي2013/06/05.

5. بوهرين فتيحة،أسماء يوشريط مداخلة بعنوان "**دراسة تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادى يومي 5- 6 /2013/05.

خامسا: الجرائد و المجلات

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 18-01 المتضمن للقانون التوجيهي لترقية المؤ.ص.م، العدد77، 15/12/2001.

2. عمر عزاوي – أمل مهاوة- المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة وتحدي للدول النامية – مجلة الباحث – عدد 2012 / 11.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القرار المؤرخ في 06 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009.

سادسا: المقابلات الشخصية

1.سلامي عباس: محاسب معتمد، ومحافظ حسابات و خبير محاسبي.

<u>قائمة المراجع باللغة الأجنبية:</u>

. Source : CNAS -Ouargla -22 janvier 2015 .1

الفهرس

العنوان	الصفحة
الآية الكريمة	
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الإختصارات والرموز	XI
قائمة الملاحق	X
المقدمة	أ
الفصل الأول : أدبيات النظرية والتطبيقية	1
المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	2
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	2
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	2
الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	4
الفرع الثالث : معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	7
المطلب الثاني: المطلب الثاني: معيار المحاسبة الدولية الذي يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	9
الفرع الأول : الهدف من المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	10
الفرع الثاني : دوافع إصدار المعايير المحاسبية الدولية.....	10
الفرع الثالث : مزايا المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	11
المطلب الثالث : النظام المحاسبي المالي والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	11
الفرع الأول : المحاسبة المبسطة المطبقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	11
الفرع الثاني : صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	18
الفرع الثالث : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة.....	20
الفرع الرابع: مقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير الإبلاغ المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	22
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	24

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية	24
المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	26
المطلب الثالث: مقارنة الدراسة بالدراسات السابقة	28
الفصل الثاني:الدراسة الميدانية	29
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية ومراحل إعداد الإستبيان	32
المطلب الأول : حدود ومجتمع الدراسة.....	32
المطلب الثاني : هيكل الإستبيان وفرضياته.....	33
المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج الإستبيان	34
المطلب الأول : معالجة عينة الدراسة	34
الفرع الأول: النتائج المتعلقة بالبيانات العامة لعينة الدراسة.....	34
الفرع الثاني:النتائج المتعلقة بالبيانات العامة لمؤسسات الدراسة.....	38
المطلب الثاني: تحليل محاور الإستبيان.....	41
الفرع الأول: تحليل نتائج أسئلة المحور الأول.....	41
الفرع الثاني: تحليل نتائج أسئلة المحور الثاني.....	44
الفرع الثالث: تحليل نتائج أسئلة المحور الثالث.....	48
الفرع الرابع: تحليل نتائج أسئلة المحور الرابع.....	52
المطلب الثالث: مشاكل الدراسة.....	55
الخلاصة الفصل الثاني	56
الخاتمة	58
المراجع	61
الملاحق	64
الفهرس	81